

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بلحاج بوشعيب - عين تموشنت -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر

تخصص: مالية مؤسسة

تحت عنوان :

اثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر
دراسة قياسية للفترة (1995-2020)

تحت إشراف:

أ- بن حدوامنة

من إعداد الطلبة :

-مسلم الياس محمد رضوان

لجنة المناقشة :

جامعة بلحاج بوشعيب	رئيسا	د. دربال فاطمة الزهراء
جامعة بلحاج بوشعيب	مشرفا	د. بن حدو آمنة
جامعة بلحاج بوشعيب	ممتحنا	د. عبد الباقي حياة

السنة الجامعية: 2021-2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر و تقدير

إن الحمد والشكر لله نحمده ونشكره الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل، راجين أن يتقبله منا قبولاً حسناً، ونسأل الله العظيم رب العرش العظيم خير العمل وخير العلم ينفعنا وينفع غيرنا به.

في البداية وعلى قاعدة من شكر الله شكر العبد وللعرفان بالجميل يطيب لنا أن نتوجه بأفضل الامتنان والتقدير وأسمى عبارات الشكر والثناء إلى الأستاذة المشرفة "بن حدو أمينة" التي تكرمت بقبول الإشراف على تأطيرنا، ولما قدمته لنا من توجيهات وملاحظات ونصائح علمية قيمة، وكذا حرصها الدائم والدؤوب على إتمام هذا العمل.

كما لا يفوتنا بالذكر، شكر وتقدير كل من قدم لنا مساعدة خلال مرحلة إعداد هذه المذكورة، ونتوجه أيضاً بالتحية والشكر إلى كافة الاساتذة قسم العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالمركز الجامعي بلحاج بوشعيب، وكذلك ندين بالشكر لكل الموظفين وعمال المؤسسات التي كانت محل الدراسة الميدانية

فلجميع هؤلاء خالص التحية والعرفان والشكر والحمد لله من قبل ومن بعد وبفضله تتم الصالحات.

إهداء

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على خاتم الأنبياء و المرسلين

أهدي ثمرة جهدي إلى الوالدين الكريمين اطل الله في عمرهما

إلى اخوتي الاعزاء

إلى أصدقائي الأعزاء

إلى زملائي الطلبة

وإلى كل من أعاننا وساهم من قريب أو بعيد في انجاز هذا العمل.

فهرس المحتويات

شكر.....	
اهداء.....	
I.....	قائمة المحتويات
III.....	قائمة الجداول
IV.....	قائمة الاشكال
V.....	قائمة الملاحق
أ.....	مقدمة

الفصل الأول: الاطار النظري للتطور المالي و النمو الاقتصادي

2.....	تمهيد
3.....	المبحث الأول: عموميات حول التطور المالي والنمو الاقتصادي
3.....	المطلب الاول: ماهية التطور المالي
12.....	المطلب الثاني: الإطار النظري للنمو الإقتصادي
12.....	الفرع الأول: ماهية النمو الإقتصادي
12.....	أولاً: مفهوم النمو الإقتصادي
13.....	ثانياً: أنواع وعناصر النمو الإقتصادي
18.....	ثالثاً: العوامل المؤثرة في النمو الإقتصادي
21.....	الفرع الثاني: نظريات النمو الاقتصادي
21.....	أولاً: النمو الاقتصادي لدى الكلاسيك والنيوو كلاسيك

33	ثالثا: النمو الاقتصادي في الفكر المعاصر.
36	المبحث الثاني: الدراسات السابقة.
36	المطلب الاول: الدراسات باللغة العربية.
38	المطلب الثاني : الدراسات باللغة الأجنبية.
42	المطلب الثالث : التعقيب على الدراسات السابقة.
43	خلاصة الفصل.

الفصل الثاني : دراسة تحليلية و قياسية لاثر التطور المالي على النمو الاقتصادي خلال -

1995-2020

46	تمهيد
47	المبحث الاول: دراسة تحليلية وصفية للمتغيرات وبناء نموذج الدراسة.
47	المطلب الأول : دراسة تحليلية وصفية لمؤشرات التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر.
49	المطلب الثاني: النموذج المستخدم ووصف متغيرات الدراسة.
51	المبحث الثاني: خطوات تقدير نموذج أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي بالجزائر.
51	المطلب الاول: اختبار جذر الوحدة Unit Root.
53	المطلب الثاني : تطبيق منهج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL.
65	خلاصة
68	قائمة المراجع.
72	الملاحق.
	الملخص.

قائمة الجداول :

الرقم	عنوان الجدول	الرقم
49	يوضح متغيرات دراسة أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي	01-02
51	نتائج اختبار PP للاستقرارية عند المستوى	02-02
53	نتائج اختبار PP للاستقرارية عند الفرق الاول	03-02
54	يوضح نتائج تقدير نموذج ARDL بالمدى القصير	04-02
56	نتائج اختبار Bounds test	05-02
57	نتائج تقدير علاقة في المدى الطويل ونموذج تصحيح الخطأ	06-02

58	نتائج اختبار ثبات التباين	07-02
59	نتائج اختبار تجانس التباين البواقي	08-02
6	نتائج اختبار RAMSEY	09-02

قائمة الاشكال

الرقم	عنوان الشكل	الرقم
47	مؤشرات التطور المالي في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (1995-2020)	01-02
48	تطور الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (1995-2020)	02-02
56	يوضح لنا درجة الابطاء المثلى لنموذج الدراسة	03-02
61	يوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي	04-02
62	يوضح اختبار الاستقرار الهيكلي	05-02

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	الرقم
72	دراسة الاستقرارية للمتغيرات عند المستوى لاختبار PP في ثلاث نماذج	01
74	دراسة الاستقرارية للمتغيرات عند الفرق الاول لاختبار PP في ثلاث نماذج	02
77	نتائج تقدير نموذج ARDL بالمدى القصير	03
77	نتائج اختبار test Bounds	04
78	تقدير علاقة في المدى الطويل ونموذج تصحيح الخطأ	05
78	اختبار ثبات التباين	06

79	اختبار تجانس التباين البواقي	07
79	اختبار RAMSEY	08

مقدمة

مقدمة :

يمثل النمو الاقتصادي هدفا رئيسيا تسعى مختلف الدول لتحقيقه من خلال تسطير أنجع السياسات الاقتصادية التي من شأنها رفع من معدلاته وتحقيق الاستدامة في تحصيله، وتوفير الشروط الملائمة للاستفادة من النمو المتحقق على النحو الذي يكفل ليس فقط ازديادا في حجم النشاط الإجمالي وإنما تطويرا الكامل هيكل الاقتصاد الوطني وتعزيزا لكفاءته وإنتاجية قطاعاته المتعددة. وفي إطار ذلك قدمت العديد من النظريات التي سعت إلى تفسير النمو الاقتصادي والبحث عن العوامل الرئيسية المسؤولة عن تحقيقه، ورغم أن دور القطاع المالي لم يحظ بقدر كبير من الأهمية في الدراسات الأولى فإن الإضافات التي قدمتها النظريات اللاحقة خصوصا نظرية النمو الداخلي مكنت من الاهتمام بالدور الذي يمكن أن يؤديه هذا القطاع في تعزيز النمو الاقتصادي.

ومع التسارع الهائل في تطور الأنشطة المصرفية والمالية وتنامي أهميتها وقدرتها على التأثير في اتجاه ومستوى التوازنات الكلية للاقتصاد تزايد الاهتمام بالقطاع المالي ودوره في خلق بيئة اقتصادية ملائمة للرفع من إنتاجية قطاعات الاقتصاد الحقيقي وجذب تدفقات مالية محلية وأجنبية تساهم في دفع عجلة النمو والتنمية الاقتصادية، من خلال العمل على التقليل من تكاليف المعلومات وتسهيل العمليات التجارية وتشجيع الادخار فضلا عن زيادة كفاءة استخدام الموارد المالية.

إن اندماج الدول وبخاصة النامية منها في موجة التحرر الاقتصادي والمالي كان له بالغ الأثر على مؤشرات الاستقرار والتوازن الاقتصادي و بالتحديد مؤشر النمو الاقتصادي والذي يتأثر باليات اقتصاد السوق الحر ودرجة التكامل بين دول العالم، ما دفع العديد من الدول إلى الشروع في إصلاحات نقدية ومالية تهدف إلى الانتقال باقتصاداتها نحو اقتصاد السوق وتبني سياسة بديلة للكبح المالي، وهذا من خلال إيلاء اهتمام كبير للقطاع المالي وتحريره من كافة القيود المفروضة عليه والتي تشمل رفع القيود على الائتمان وتوجيهه، تحرير أسعار الفائدة واعتماد على قوى العرض والطلب في تحديدها، تحرير حركة رؤوس الأموال من القيود التي تعيق انتقاله، وتشجيع دور البنوك والمؤسسات المالية الخاصة والأجنبية، الأمر الذي يتيح لها تحسين أداءها الاقتصادي ويسمح لها بالاندماج في الاقتصاد العالمي واغتنام الفرص المتاحة من ذلك.

ان مع هذا ترى بعض الدراسات أن سياسات التحرير المالي تنطوي على العديد من المخاطر خصوصا ما يتعلق بتعريض أسواق الدولة واقتصادها للأزمات عنيفة وزيادة احتمالات تأثرها بما يحدث في محيطها من تقلبات

واضطرابات، في حين يرى البعض الآخر أن السبب هو عدم توفر الحد الأدنى من شروط تطبيق هذه السياسات في دول تعاني من تشوهات بنيوية في اقتصاداتها.

وقد مثل التحرير المالي بالنسبة للجزائر بداية التسعينات خيارا اقتصاديا بارزا في إطار ما عاشه اقتصادها من أزمة خانقة وتراجع لأغلب المؤشرات الاقتصادية الكلية ووجود اختلالات عميقة في هيكل هذا الاقتصاد، وقد برز هذا التوجه مع صدور القوانين الإصلاحية الرئيسية التي أعادت الاعتبار لدور القطاع المالي ومؤسساته وسعت إلى تعزيز دور القطاع الخاص والانفتاح نحو الخارج، واعطاء السياسة النقدية دور محوري في إطار السياسة الاقتصادية الكلية، غير أن وتيرة هذه الإصلاحات عادت لتتراجع مع تحسن مداخيل الجزائر مطلع هذه الألفية بينما ظل معها القطاع المالي الجزائري يعاني من تأخر واضح مقارنة بمحيطه الإقليمي والدولي.

❖ إشكالية الدراسة :

و من خلال ما سبق ذكره و عرضه نصيغ يتبلور لنا السؤال الجوهرى التالى : " ما هو اثر التطور المالى على النمو الاقتصادى بالجزائر خلال الفترة الزمنية الممتدة من سنة 1995 الى سنة 2020؟

❖ الأسئلة الفرعية : تتفرع من هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية

- ما هي اهم مؤشرات قياس التطور المالى ؟
- ما هي اهم الدراسات التجريبية التى عالجت موضوع التطور المالى و النمو الاقتصادى ؟
- ما هي حقيقة العلاقة التى تربط بين التطور المالى و النمو الاقتصادى فى الجزائر ؟

❖ الفرضيات :

- الفرضية الأولى : هناك اثر إيجابى ذو دلالة إحصائية للتطور المالى على النمو الاقتصادى بالجزائر .
- الفرضية الثانى :يوجد اثر سلبى ذو دلالة إحصائية للتطور المالى على النمو الاقتصادى بالجزائر .

❖ اهداف الدراسة :

- عرض اهم الدراسات التجريبية والتحليلية التى تناولت فحوى اشكالية موضوعنا؛
- تبيان العلاقة التى تجمع التطور المالى مع النمو الاقتصادى فى الجزائر .

❖ أسباب اختيار الموضوع :

- هناك ميول شخصى .

- يتناسب مع تخصصي .

- اثراء البحث العلمي .

❖ حدود الدراسة

فيما يخص الإطار المكاني تعالج هذه الدراسة ظاهرة اقتصادية تتعلق بالجزائر اما الاطار الزماني للدراسة فهي تتعامل مع سلسلة زمنية تغطي الفترة الممتدة من سنة 1995 إلى غاية سنة 2020.

❖ المنهج المستخدم وأدوات الدراسة

سنعتمد في هذه الدراسة على المزج بين المنهج الوصفي التحليلي بالفصل الأول وهذا لسرد الاطار النظري للنمو الاقتصادي والتطور المالي بالاضافة الى اهم الدراسات التي عالجت اشكالية موضوعنا، واستخدام المنهج التجريبي والتحليلي في الجانب التطبيقي من خلال قياس طبيعة العلاقة التي تربط كل من مؤشرات التطور المالي مع النمو الاقتصادي . كما تم استخدام أدوات التحليل الإحصائي من برامج Excel وبرنامج EVIEWS09.

❖ هيكل الدراسة

للإحاطة بموضوع الدراسة فقد تناولنا فصلين مسبقين بمقدمة عامة، ويمكن استعراض ذلك على النحو التالي :
تناولنا في الفصل الأول المقاربة النظرية للنمو الاقتصادي والتطور المالي بتقسيمه الى مبحثين .
أما بالفصل الثاني وهو الجانب التطبيقي تم عرض دراسة قياسية لتحديد طبيعة العلاقة التي تربط مؤشرات التطور المالي مع الاقتصادي باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة (1995-2020) بالجزائر .

وفي الأخير قدمنا بخاتمة عامة تضمنت نتائج المتوصل إليها.

الفصل الأول: الاطار النظري

للتطور المالي و النمو

الاقتصادي

تمهيد :

يكتسي النظام المالي أهمية بالغة ضمن النظام الاقتصادي لاي دولة كونه يعد احد العناصر المؤثرة في عملية التنمية الاقتصادية ، فهو يمثل القناة التي يتم من خلالها تجميع الفوائض من القطاعات المختلفة و توزيعها على مجالات الاستثمار المتنوعة عن طريق اتاحة الموارد التمويلية لها ، و يتم ذلك اما بأسلوب مباشر من خلال الأوراق المالية أو بأسلوب غير مباشر من خلال الجهاز المصرفي . وما سنتطرق له بهذا الفصل النقاط

التالية:

➤ المبحث الأول: عموميات حول التطور المالي والنمو الاقتصادي

➤ المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المبحث الأول: عموميات حول التطور المالي والنمو الاقتصادي

للقطاع المالي دور فعال في اقتصادات الدول يؤديه عن طريق مختلف مؤسساته، وهذا ما يتطلب منه التأقلم للمستجدات المعاصرة التي تفس الساحة العالمية و منه الوطنية بهدف تحقيق الأهداف المنوطة به .

المطلب الاول : ماهية التطور المالي

سوف نتناول في هذا المطلب ماهية التطور المالي و التحرير ومؤشراته و محدداته و عليه قسمنا هذا المطلب الى فرعين الأول ماهية التطور المالي و الثاني التحرير المالي .

الفرع الأول: ماهية التطور المالي

أولاً: تعريف التطور المالي

مصطلح التطور المالي ليس له تعريف دقيق ومحدد حتى الآن ويرجع ذلك حسب Goldsmith إلى تعقد الهيكل المالي الذي يتطور بشكل مختلف خلال عملية التنمية في مختلف الدول¹. و منه سوف نذكر بعض التعاريف لفهمه:

- أكد Robinson 1952 على أن في نظام مالي ما عندما يكون الطلب على الخدمات المالية كبير في إطار توسع اقتصادي، فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة في المؤسسات المالية، المنتجات والخدمات المالية. وبالتالي يمكن اعتبار التطور المالي بمثابة توسع في النظام المالي يتميز بزيادة الطلب على الخدمات المالية وارتفاع في عدد المؤسسات المالية².
- يمكن تعريفه بالتطور الذي يتحقق عند قيام الأدوات المالية، الأسواق والوسطاء الماليون بتقليل تكلفة الحصول على المعلومة وتكلفة تنفيذ المعاملات المرتبطة بالعقود وبالتالي تحقيق وظائف

¹ فتحي بن لدغم، و محمد خربوش، قياس تطور الأنظمة المصرفية في دول المغرب العربي. مجلة شمال إفريقيا للدراسات المالية والاقتصادية، 2018، ص 72.

² بن دحمان آمنة، التطور المالي و النمو الاقتصادي في الدول النامية دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل لعينة من 25 دولة خلال الفترة 1989- 2014، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الاقتصاد النقدي والمالي، جامعة تلمسان، الجزائر، 2016، ص 23

النظام المالي المتمثلة في إنتاج المعلومة والتخصيص الأمثل للموارد المالية، وضمان متابعة ومراقبة الاستثمارات، وتسهيل التعاملات والمبادلات المالية والتغطية ضد المخاطر عبر تنويع الأصول ومشاركة تلك المخاطر، وضمان تعبئة المدخرات وتسهيل تبادل السلع والخدمات.¹

● يعرف التطور المالي (التنمية المالية بالعملية التي تظهر عليها الخدمات المالية في شقيها الكمي والنوعي، حيث ينظر إلى هذا التطور من خلال ما يقدمه النظام المالي من منتجات متنوعة سواء من طرف مؤسسات الوساطة أو الأسواق المالية. ولقد تطور هذا المفهوم عبر الزمن، فقد عرف بأنه تراكم للأصول المالية بوتيرة متسارعة تفوق تراكم الأصول غير المالية.²

ومع توسع نظرية التحرير المالي واعتمادها من قبل المؤسسات المالية الدولية، أصبح مفهوم التطور المالي يعتمد على الوصفة التي تدعو إلى رفع مختلف القيود التي تعيق المعاملات المالية، غير أن الشواهد التجريبية أثبت فشل هذه الوصفة في العديد من الدول، بل كانت لها آثار عكسية ساهمت في مختلف الأزمات المالية.

والمشكل في ربط التطور المالي برفع القيود هو أن أساس هذه الفكرة مرتبط بفرضيات المدرسة النيوكلاسيكية ومن تبعها من مؤيدين، وهي فرضيات غير مطابقة للواقع خاصة فيما يتعلق بالأسواق المالية. فوفق الفرضيات التي طرحتها النظرية النيوكلاسيكية فإن السوق يتسم بالمنافسة الحرة والبحث في سوق القروض والأسواق المالية، أي أن المعلومات متوفرة في السوق بشكل جيد ودون تكاليف لمختلف المتعاملين الاقتصاديين. وتشير الدلائل إلى أن المعلومات غير مجانية وغير متاحة للجميع، لذلك فإن اعتبار التحرير المالي سببا للتطور المالي حتى في ظل هذه الظروف قد يؤدي إلى أخطاء في تحليل النتائج المتحصل عليها.³

¹ مباركيسامي، التطور المالي ومحدداته في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مجلة الاقتصاد الصناعي 2016 (11) ص 91

² AsliDemirgüç-Kunt & Ross Levine, "Finance et opportunité économique," Revue d'économie du développement, De Boeck Université, vol. 16(4), (2008), p. 14
https://ideas.repec.org/a/cai/edddbue/edd_224_0005.html

³ خاطر طارق ومفتاح صالح، التأصيل النظري لعلاقة التطور المالي بالنمو الاقتصادي و أهم مؤشرات في الجزائر خلال الفترة 1990-2013 ،

أبحاث اقتصادية و ادارية ، ع 16 ، 2014 ، ص143

من هنا يمكن القول أن التطور المالي هو عبارة عن تعزيز نطاق الخدمات المالية لمواجهة احتياجات الوحدات الاقتصادية بشكل كفاء وفعال مما يساهم على دعم وتيرة النمو الاقتصادي، وبالتالي فالتطور المالي مفهوم متعدد الأوجه لا يقتصر على المجاميع النقدية فقط وإنما يتعداها ليشمل التنظيم والرقابة ودرجة التنافس و تنوع الأسواق و الأدوات المالية التي تكون الهيكل المالي للاقتصاد.¹

ثانيا: محددات التطور المالي

تتأثر درجة تطور النظام المالي في أي اقتصاد مجموعة من المؤشرات والمحددات والتي قد تنعكس إيجابا أو سلبا على تحسن او تنوع الخدمات المالية وتكاليف المعاملات والمعلومات بما يؤثر على حجم التمويل للاقتصاد او العكسويمكن تقسيم هذه المحددات إلى ثلاث مجموعات:²

- محددات اقتصادية.
- محددات مؤسسية.
- محددات ذات صلة بالنظام المالي.

● المحددات الاقتصادية:

تشمل المحددات الاقتصادية التي تؤثر على تطور النظام المالي مجموعو من العوامل المتمثلة في:

- السياسات الاقتصادية الكلية .
- معدلات التضخم.
- الدخل الفردي

● المحددات المؤسسية:³

تشمل البيئة المؤسسية للأنظمة و القوانين التي تسمح بعملية التنمية من اجل زيادة عمق و كفاءة الوسطاء الماليين و الأسواق و الخدمات فضلا عن الرقابة المالية تتضمن البيئة المؤسسية العديد من المؤشرات التي تتضمن الأنظمة والقوانين الخاصة بالإشراف على القطاع العالي و

¹ حريوش محمد، محددات التطور المالي في دول المغرب العربي، مجلة البشائر الاقتصادية، م 15 ع 01، 2019، ص: 5311.

² و صاف سعيدي، تنمية الصادرات و النمو الاقتصادي في الجزائر ، الوقع و التحديات ، مجلة الباحث ، جامعة ورقلة ، العدد 2002، ص 11

³ نفس المرجع السابق ، ص 12.

منها مؤشر تحرير القطاع المالي الذي يستخدم حرية حساب رأس المالي والالتزام باتفاقية منظمة التجارة الدولية و تحرير القطاع المالي ، كما يعد مؤشر حوكمة الشركات الذي يعبر عن النظم المطبقة في إدارة الشركات و يقاس هذا المؤشر عن طريق نظام التعويضات القائم على الحوافز ، و كفاءة مجلس إدارة الشركات و الاعتماد على الكفاءات و النظم الإدارية بالإضافة إلي القوة في التدقيق و التقارير.

● محددات مرتبطة بالنظام المالي

تعتبر العوامل ذات الصلة بالنظام المالي من بين أهم العوامل التي تؤثر بشكل كبير ومباشر على تطور النظام المالي ومن أهمها:

- هيكل ملكية المؤسسات المالية
- السلوك الانتهازي من جانب السياسيين .
- الإنفاق في نظام الإدارة المؤسسية.
- هيكل النظام المالي .
- دور المؤسسات المالية المتخصصة .
- دور مؤسسات التمويل الأصغر.

ثالثا: مؤشرات قياس التطور المالي

تعتبر مؤشرات قياس التطور العالي من الأدوات الرئيسية التي يتم الاعتماد عليها لمعرفة مدى قوة الاقتصاد وكفاءته المالية غير أنه بسبب اختلاف اقتصاديات دول العالم من الصعب إيجاد مؤشرات موحدة تطبق على جميع عينات الدراسة حيث اختلفت الأبحاث والدراسات التجريبية السابقة حول موضوع موحد لهذه المؤشرات غير أنه صبت مجملها إلى تقسيم هذه المؤشرات إلى نوعين، مؤشرات

تطور القطاع المصرفي والتي ستكون موضوع دراستنا بسبب الطبيعة التمويلية لبلدان الدراسة ، ومؤشرات تطور الأسواق المالية.¹

1. مؤشرات تطور القطاع المصرفي :

من بين أهم المؤشرات المستعملة نجد :

- مؤشر العمق النقدي:²

Monetary depth يستخدم هذا المؤشر لقياس الكفاءة المحتملة للسياسة النقدية، ويقاس بقسمة عرض النقد بمعناه الواسع (M2) أو بمعناه الأوسع (M3) على الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ويفترض هذا المدخل وجود ارتباط بين العمق النقدي وكفاءة السياسة النقدية ، ويجدر بهذه النسبة الارتفاع طوال عملية التنمية.

- مؤشر السيولة :

يعبر هذا المؤشر على قدرة النظام المالي على جذب المدخرات وعلى توفير المنتجات الادخارية، بحيث يجدر بهذه النسبة أن تنخفض كلما تطور القطاع المالي. ويعني هذا الانخفاض ارتفاعا في درجة تنوع المؤسسات المالية، وكذلك زيادة توافر الودائع المصرفية. ويتم التعبير عن هذه النسبة من خلال العلاقة:³ $(M1/M2)$

- مؤشرات التسهيلات الائتمانية والقروض الممنوحة الى القطاع الخاص:⁴

تعرف هذه النسبة على أنها الائتمان الذي تقدمه البنوك والمؤسسات المالية الأخرى للقطاع الخاص مقسوما على الناتج المحلي الإجمالي، ويستخدم هذا المؤشر في قياس نمو القطاع المصرفي ومستوى الوساطة المالية فهذا المؤشر يقيس بدقة الكمية الفعلية للأموال الموجهة إلى القطاع

¹ بلال راحو و مُجّد حداد، انعكاسات التحرير المالي على بعض مؤشرات التطور المالي في دول مجلس التعاون الخليجي خلال فترة 1991-2015، مجلة الأبحاث الإقتصادية، م (21)، ع (02)، 2018، ص 126

² Numidia Bouaichi et Farid Yaici, libéralisation financière et Développement financière, Revue des science économiques et des gestions, N 14,2014, p 97.

³ بلال راحو و مُجّد حداد، مرجع سبق ذكره ، ص 128

⁴ حربوش مُجّد، مرجع سبق ذكره، ص 315.

الخاص أكثر من أي مقياس آخر وترتبط نسبة الائتمان الممنوحة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي مباشر بالاستثمار و النمو وتفسر الزيادة في هذه النسبة بزيادة الخدمات و تحسن في الوساطة المالية ونمو إجمالي الودائع. و تمثل هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

$$(Private\ sector\ credit / GDP)$$

- معدل إجمالي الودائع المصرفية إلى إجمالي الناتج المحلي:¹

يجمع هذا المؤشر الودائع تحتالطلب والودائع طويلة الأجل ، وهو يقيس قدرة النظام المصرفي على تعبئة الادخار بصرف النظر عن أجله ، ويتميز انه يشمل جميع أنواع الودائع لدى البنوك ، باستثناء النقود المتداولة خارج النظام المصرفي، وارتفاع نسبة هذا المؤشر تدل على دور كبير للبنوك في تعبئة الادخار وتمويل الاستثمارات بما يكون له أثر إيجابي علو النمو . و تمثل هذه النسبة وفق العلاقة التالية : (Deposits / GDB)

2. مؤشرات تطور الأسواق المالية:

لتحديد مدى تطور الأسواق المالية يتم الاعتماد على مجموعة من المؤشرات والتي سنقوم بذكر أهمها وليس كلها وذلك لأننا لن نقوم بالاعتماد عليها في دراستنا القياسية وذلك نتيجة لطبيعة الأنظمة المالية القائمة على البنوك في دول المغرب العربي، والمتمثلة في مايلي:

- مؤشر حجم السوق:²

وهو المؤشر الذي يقيس مدى حجم السوق واتساعه عن طريق الشركات المساهمة فيه والقيمة الاسمية للأسهم نجد:

1. مؤشر عدد الشركات المدرجة في السوق : إن زيادة عدد الشركات المدرجة في السوق

يدل على زيادة الاستثمارات الأمر الذي يؤدي إلى زيادة كفاءة البورصة والعكس .

2. مؤشر القيمة الاسمية للأسهم: يمثل هذا المؤشر القيمة السوقية لأسهم الشركات

المدرجة فيالسوق المالي ، فهو عبارة عن عدد الأسهم مضروبا في القيمة السوقية، حيث

¹ مدياتي محمد وطلحاي فاطمة، التحرير المالي الداخلي و اثره على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، مجلة الحقيقية ع

(38) ، 2016 ، ص 543

² يهاب الدسوقي ، اقتصاديات كفاة البورصة ، دار النهضة العربية، القاهرة ، 2000 ص: 132.

يؤدي ارتفاعه إلى آثار إيجابية على النشاط الاقتصادي للبورصات، و بالتالي اتساع القاعدة الاستثمارية. لأن الارتفاع يؤدي إلى زيادة تعبئة الموارد و تنويع المخاطر.

- مؤشر سيولة السوق:¹

يقصد بسيولة السوق القدرة على شراء الأوراق المالية وبيعها في السوق الثانوي بسهولة وهنالك يقصد بسيولة السوق القدرة على شراء الأوراق المالية وبيعها في السوق الثانوي بسهولة وهنالك مؤشران أساسين لقياس السيولة هما:

1. **مؤشر حجم التداول:** يمثل قيمة ما يتم تداوله من أسهم وسندات بمختلف الأسعار

خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة ، ويتم قياس معدل التداول من خلال قسمة

مجموع الأسهم المتداولة في البورصة على الناتج المحلي الإجمالي.

2. **مؤشر الدوران :** هو الذي يقيس النسبة المئوية لتداول أسهم شركة معينة، ويتم حسابه

من خلال قسمة إجمالي الأسهم المتداولة على رسملة السوق خلال فترة زمنية معينة .

- مؤشر درجة التركيز :

يقصد بدرجة التركيز التداول إن كان حجم التداول مركزا في عدد محدد من الشركات المقيدة

أو موزعا على عدد كبير فيها، ويتم قياسه من خلال حساب نصيب أكبر عشر شركات

من إجمالي رأس المال السوقي و إجمالي قيمة التداول .

الفرع الثاني: ماهية التحرير المالي

أولا: تعريف التحرير المالي

ظهر مصطلح التحرير المالي لأول مرة في 1973 حيث اعتباره بمثابة حل للخروج من حالة الكبح

المالي الذي تتخبط فيها الأنظمة المالية للدول النامية، ووسيلة لرفع وتيرة النمو الاقتصادي و أطلق

عليه عدة تعاريف نذكر منها:¹

¹ مداحي مجّد و ترقو مجّد ، العلاقة التبادلية بين مؤشرات السوق المالي (الاسلامي و التقليدي) - دراسة قياسية لمؤشري Q45 أو jii- بورصة اندونيسيا ، مجلة ميلاف للأبحاث و الدراسات، ع (05) ، 2016، ص: 99

- عرف التحرير المالي بأنه: الحل الأمثل للخروج من حالة الكبح المالي، ووسيلة بسيطة وفعالة لتسريع وتيرة النمو الاقتصادي في الدول النامية.
 - و عرف أيضا بأنه تلك السياسة التي تقود إلى رفع الادخار، واستخدام أمثل للموارد المالية المتاحة للاستثمار².
 - هو عبارة عن عملية تتمثل في مجموعة من الإجراءات التي تطبق من أجل إلغاء القيود المفروضة على القطاع المالي والمصرفي كتحرير معدلات الفائدة، ونزع القيود المفروضة على حساب رأس المال، وذلك بهدف إصلاح القطاع المالي الداخلي والخارجي للدولة³.
- من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن مفهوم التحرير المالي يتوقف على الاستراتيجية الاقتصادية المتخذة، حيث يخضع لتوجهات السياسات الاقتصادية فنجد منها ما هو قائم على إلغاء أو تخفيف القيود على النظام المالي بصفة عامة مما يكسب التحرير المالي صبغة التعميم أو الشمولية. كما تلجأ بعض الدول إلى تبني سياسات حذرة فتعتمد إلى التحرير المالي المتدرج والذي ينطلق من تحرير العمليات في الأسواق المالية إما بتحرير حركة رؤوس الأموال أو تحرير أسعار الفائدة أو تطبيق التحرير عليهما معا من أجل دعم قدرة استيعاب الأسواق المالية وتفعيل دورها في دعم النمو الاقتصادي⁴.

ثانيا: مؤشرات التحرير المالي

¹BENALLALLBelkacem. Ie effets de l'application de la politique de libéralisation financière sur la croissance économique en Algérie: 2010/1970 Etude économétrique avec la méthode de cointégration, Friedrich Ebert Stiftung Actes de La jeune recherche en Economie Société et Culture Lauréats du concours FES, Algérie. 2012, p5

²ELRYAHyagoubbank Financial liberalization reforme and bank performance: evidence from Malaysian Islamic banks IOSR journal of economics and finance ISORJEF vol3. issue 2 ver 2, 2014, p 31.

³بلعزوز، بن علي أثر تغير أسعار الفائدة على اقتصاديات الدول النامية، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2004، ص 201.

⁴ BENHASSENA Amel l'impact de la libéralisation financière sur l'intermédiation bancaire mémoire Envue de l' obtention du Diplôme de maîtrise en Hautes Etudes commerciales Ecole, Supérieure de Commerce de Sfax Université de Sfax Tunisie, 2006, p 27.

اختلف الاقتصاديون في تحديد نوعية وعدد المؤشرات المالية التي يمكن استخدامها لقياس درجة التحرر المالي وتطور النظام المالي، و من أبرزها ما يلي:¹

1. حجم الوساطة المالية: PIB/M2 :

ويطلق عليه أيضاً مؤشر عرض النقود، والذي يمثل مجموع الكتلة النقدية (الودائع الجبل، والودائع الجارية والنقود السائلة) نسبة للناتج الداخلي الخام PIB ويرى ماكينون أن نسبة منخفضة من هذا المؤشر يمكن أن تترجم بمثابة مؤشر للكبح المالي، وارتفاع هذه النسبة يعبر عن دور كبير للوساطة المالية.

2. معدل إجمالي الودائع المصرفية إلى إجمالي الناتج الداخلي الخام:

يجمع هذا المؤشر الودائع تحت الطلب والودائع الطويلة ومتوسطة الأجل، وهو يقيس قدرة النظام المصرفي على تعبئة الادخار بصرف النظر عن أجله كما أنه يختلف عن المؤشر الأول PIB/M2 بأنه يشمل كل أنواع الودائع لدى البنوك، باستثناء النقود المتداولة خارج النظام المصرفي، وارتفاع نسبة هذا المؤشر يدل على دور كبير للبنوك في تعبئة الادخار وتمويل الاستثمارات بما يكون له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي.

3. معدل إجمالي أشباه النقود إلى حجم الناتج الداخلي الخام:

يقيس هذا المؤشر قدرة النظام المصرفي على جذب المدخرات الطويلة ومتوسطة الأجل، والذي يعبر على مدى قدرة البنوك على توفير التمويل للعمليات الاستثمارية الطويلة الأجل، وهو يعكس مدى التزام البنوك بتمويل التنمية الاقتصادية.

4. نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص إلى الناتج الداخلي الخام:

يقيس هذا المؤشر مدى مساهمة البنوك المحلية في منح قروض وتسهيلات للقطاع الخاص، حيث أنه كلما زادت نسبة القروض التي يستفيد منها القطاع الخاص بالنسبة للناتج الداخلي الخام، فإن هذا يدل على تطور النظام المصرفي خصوصاً بدوره في جمع المعلومات،

¹ELRYAH, op .cit .p 33.

مراقبة المديرين، تنويع المخاطر، بالإضافة إلى تعبئة الادخار، وتسهيل عمليات التبادل بأكثر فاعلية، تزيد من مساهمته في عملية النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: الإطار النظري للنمو الإقتصادي

الفرع الأول: ماهية النمو الإقتصادي

عرفت نظرية النمو الاقتصادي تطورا هائلا وذلك على يد مجموعة من الاقتصاديين باختلاف توجهاتهم وأيديولوجياتهم، انطلاقا من المدرسة الكلاسيكية ممثلا "بآدم سميث" و"مالتوس" و"ريكاردوا"، وفي ظل الانتقادات الموجهة لهذه النظريات ظهر نموذج أكثر تحليلا وهو مقدم من طرف الباحث النيو كلاسيكي "R.Sdow" كان هدفه البحث على أسباب الاختلافات بين الدول في درجة الغنى والفقير، ولقد ساهم هؤلاء الكتاب وغيرهم في تكوين الإطار الأساسي لنظرية النمو الاقتصادي، فقد جاءت بعدة أفكار أساسية أهمها المنافسة التامة، التحليل وفق العائد المتناقص، التراكمات الرأس مالية، دراسة العلاقة بين الدخل الفردي والنمو السكاني،... إلى غير ذلك وقد تطورت هذه النظريات فيما بعد بشكل أفضل، حيث أنها ركزت على عدم الفصل بين المفاهيم والأسس السابقة حول النمو الاقتصادي إذ اعتبرت كمنطلق في بناء نظريات جديدة تبين الواقع الاقتصادي المعاش وذلك قصد إعطاء قيمة أكبر ودلالة أوضح لهذه النظريات والأبحاث.

أولا: مفهوم النمو الإقتصادي

يعرف النمو الاقتصادي على انه الزيادة النسبية في الناتج الوطني مقاسا بالأسعار الثابتة ويعرف أيضا على انه الزيادة الحقيقية في حصة الفرد من الناتج الوطني خلال فترة زمنية محددة. يعني النمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن¹. كما يعرف النمو الاقتصادي على انه قدرة الأمة على عرض مختلف لسكان بشكل متزايد، وتكون هذه القدرة

¹ عبد القادر مجّد عبد القادر عطية, اتجاهات حديثة للتنمية, الدار الجامعية الإسكندرية, 2003, ص.11.

مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات الايديولوجية والمؤسسة التي يتطلبها ذلك النمو، ومن هنا نلاحظ ان النمو الاقتصادي يتطلب¹:

- زيادة مستمرة في الناتج القومي.

-التقدم التكنولوجي.

-تغيرات إيديولوجية ومؤسسية تساند النمو.

وعليه فإن النمو الاقتصادي هو متغير كمي يقيس التغير النسبي في حجم الناتج الحقيقي الخام ويعبر عن التوسع الاقتصادي، ولهذا ارتبط التعريف بالناتج الحقيقي الخام الذي يعبر فعلا عن المقدرة الاقتصادية والتوسع الاقتصادي.

عرف الاقتصادي François penoux النمو الاقتصادي: على انه الزيادة المستمرة خلال فترة أو عدة فترات طويلة لبلد ما لمؤشر الإنتاج الكلي الخام أو صافي.

كذلك يعرف Simon kuznets : النمو الاقتصادي لبلد ما على انه ارتفاع لفترة طويلة من قدرة عرض بائع اقتصادية بشكل متزايد للسكان وتستند هذه القدرات المتنامية الى التقدم التكنولوجي والتعديلات الهيكلية التي تعتمد عليها².

وفي الأخير نستنتج أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن ظاهرة كمية تتمثل في زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من فترة إلى فترة أخرى وزيادة نصيب الفرد منه.

و يأخذ معدل النمو الاقتصادي عموما ثلاث حالات:

- **معدل نمو ثابت:** أي نمو منتظم عبر الزمن
- **معدل نمو متزايد:** أي يتزايد عبر الزمن
- **معدل نمو متناقص:** أي يتناقص عبر الزمن.

ثانيا: أنواع وعناصر النمو الإقتصادي

سنتناول في هذا الفرع أنواع وعناصر النمو الإقتصادي التي تتمثل في:

¹ بن رمضان نجيمة، بادة إيمان، الإستثمار في الرأس المالي البشري -دراسة ميدانية وقياسية-، مذكرة ماستر، تخصص: غدارة أعمال بشرية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015-2016، ص.49.

² محمد ومساوي، الاستثمار في رأس المال البشري وأثره على النمو الاقتصادي حالة الجزائر1970-2011، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص.ص.81-83.

1- عناصر النمو الإقتصادي

تركز عملية النمو الاقتصادي على ثلاث عناصر أساسية:

العمل : هو عبارة عن مجموع القدرات الفيزيائية والفكرية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته، حيث يعتبر من العناصر المهمة في زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة معدلات نمو الناتج القومي ويرتبط بحجم يد العاملة بعدد السكان النشيطين في البلد وكذا ساعات العمل التي يبذلها كل عامل، كما تمثل الزيادة في عدد السكان عامل رئيسي في ارتفاع حجم العمالة في دولة ما. ويعتبر التحسن في نوعية عنصر العمل من العناصر المهمة في زيادة الإنتاجية، ويتم تحسين عنصر العمل من العناصر المهمة في زيادة الإنتاجية، ويتم تحسين عنصر العمل عن طريق التدريب أثناء العمل والتعليم¹.

والعمل يختلف من نوع إلى آخر من الميكانيكي الماهر إلى العالم وذلك نظرا لان ما ينتجه كل منهم في وحدة زمن (ساعة مثلا) يضيف عليه المجتمع قيمة تختلف عن قيم ما ينتجه الآخرون، كما يجب التركيز في هذا المجال على ان نوعية العمل ترتبط ايجابيا ببعض الأمور الهامة. ومنها التحسينات في صحة السكان وطول أعمارهم، وهذه الأمور بطبيعة الحال، مرغوبة كأهداف في حد ذاتها، ولكن لها نتائج تنعكس على مستوى الإنتاج والإنتاجية².

وتبرز أهمية العمل في عملية الإنتاج من خلال الإنتاجية الحدية لعنصر العمل والتي تعبر عن حجم الناتج الإضافي نتيجة زيادة عنصر العمل بوحدة واحدة وبالتالي:

فان ارتفاع عنصر العمل ب ΔL يؤدي إلى ارتفاع حجم الناتج بمقدار $PML \cdot \Delta L$ باعتبار أن :

ΔL : التغيير في مخزون العمل.

PLM: الإنتاجية الحدية لعنصر العمل.

رأس المال: رأس المال على انه مجموع السلع والخدمات التي توجد في لحظة معينة في اقتصاد ما كما يمثل رأس المال مجموع الاستثمارات والتجهيزات والبنى التحتية التي يمتلكها الاقتصاد في لحظة زمنية معينة، ويتم تمويل رأس المال من خلال الادخار الذي يوجه للاستثمار إذ أن زيادة الادخار تؤدي إلى زيادة الاستثمار ومن غير الممكن بقاء الأموال المدخرة عقيمة دون استخدامها لإغراض الاستثمار الذي يؤدي بدوره إلى

¹ محمد موساوي ، المرجع نفسه ،ص86.

² مقدار يسرى ، دور الإنفاق العام على قطاع التعليم في تعزيز النمو الاقتصادي دراسة قياسية ومقارنتيه لحالة الجزائر خلال فترة 1974-2013، أطروحة دكتوراه، تخصص: تحليل إقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص. 85 .

زيادة الناتج والدخل، الأمر الذي يساعد التكوين الرأس مالي في الاقتصاد، كما يمكن أن يتكون رأس المال عن طريق الاقتراض الداخلي والخارجي والمساعدات الخارجية، وهو يساهم بدرجة عالية في تطوير البنية التحتية للاقتصاد التي تساعد في تسريع العملية الإنتاجية وفي البنية التحتية، كطرق والسكك الحديدية والاتصالات والكهرباء... إلخ¹.

ينقسم رأس المال إلى قسمين هما²:

- رأس المال المادي: يتمثل في المصانع الجديدة، والآلات والمعدات..... إلخ.

- يأخذ شكل الاستثمار في العنصر البشري في التعليم العام والخاص والتدريب في أماكن العمل وكذلك الاستثمار في الصحة.

إن رأس المال يعتبر عنصر هام في العملية الإنتاجية إلا انه يتعرض إلى الاهتلاك مع مرور الزمن لذلك استوجب وجود مستوى معين من الاستثمار يغطي قيمة الاهتلاك ويزيد عنه، كما إن زيادة حجم العمالة يتطلب أيضا الرفع من مستوى الاستثمار قصد الحفاظ على مستوى نصيب الفرد من رأس المال، وتبرز أهمية عنصر رأس المال في العملية الإنتاجية فيما يلي:

إن زيادة المخزون من رأس المال ΔK يؤدي لزيادة حجم الناتج بمقدار $\Delta K \cdot PMK$.

التطور التكنولوجي: هو عبارة عن مجموعة النظم الحديثة والتقنيات المتطورة التي تستعمل في الإنتاج، والتي تهدف إلى إنتاج كمية أكبر من المنتج بنفس الكمية من المدخلات، أو إنتاج نفس الكمية من المنتج بكميات أقل من المدخلات أي إن التقدم التقني يعمل على زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج بالاستغلال الأمثل لكل عنصر من عناصر الإنتاج، حيث حتى إذا بقيت عناصر الإنتاج على حالها وحدث تقدم تقني فإن ذلك سيؤدي حتما إلى زيادة الإنتاج وبالتالي سيحقق النمو الاقتصادي ويتولد التطور والتقدم في التكنولوجيا من خلال الاختراعات الجديدة فالنقطة الهامة في التطور التكنولوجي تتمثل في انه يعمل على استنزاف الطاقة الكامنة في كمية مدخلات من الموارد المستخدمة من اجل الزيادة الكبيرة في الناتج القوي.

2: أنواع النمو الاقتصادي

إذا كان النمو الاقتصادي يتشخص في تلك الزيادة الحقيقية في الناتج الوطني الفردي خلال فترة زمنية معينة فانه يبقى أن نشير إلى انه يجب التمييز بين ثلاث أنواع من النمو¹:

¹ محمد موساوي، مرجع سبق ذكره، ص 86.

² مقداد يسرى، مرجع سبق ذكره ص 85.

- النمو الطبيعي

- النمو العابر

- النمو المخطط

أ- النمو الطبيعي:

إن النمو الطبيعي هو عبارة عن ذلك النمو الذي يحدث في صورة عمليات موضوعية في مسارات تاريخية تتعاقب عمليات التاريخ الطبيعي وقد حدثت ظاهرة النمو الطبيعي تاريخيا بالانتقال من مجتمع الإقطاع إلى مجتمع الرأس المالية ، وتتلخص العمليات الموضوعية سابقة الذكر في أربعة عمليات ، تأتي على ذكرها كما يلي²:

- **العملية الأولى:** هي عملية التابع في التقسيم الاجتماعي للعمل ، بالانتقال من مرحلة الزراعة إلى الصناعة اليدوية فالصناعة الآلية الكبرى.

- **العملية الثانية:** هي عملية تراكم أولي لرأس المال في بادئ الأمر كان مركزا على خدمة التجارة الخارجية للدولة ، ليتحول بعد ذلك إلى الصناعة.

- **العملية الثالثة:** هي عملية سيادة الإنتاج السلعي والانتشار الواسع للعملية الإنتاجية ليس بهدف إشباع حاجات المنتج نفسه ، بل بهدف المبادلة في السوق ، ثم ومن خلال المداخل المحققة يتم اقتناء سلع الاستهلاك.

إن هذا التحول الذي طرأ على المنتجات بتحويلها إلى سلع تتداول في السوق وليست للاستهلاك الذاتي فحسب ، إضافة إلى سيادة العلاقات السلعية النقدية دفع إلى نمو المجتمعات تاريخيا.

د- العملية الرابعة: وهي عملية خاصة بسيادة وتكوين السوق الداخلي ، بمعنى إن يتشكل سوق محلي ، حيث يصبح لكل ناتج سوق فيها عرض وطلب ، كما يتكفل هذا السوق بالتمهيد لقيام سوق وطني واسع ، إن المتتبع لتطو الحاصل في المجتمعات التي تعرف بالمجتمعات النامية ، يلاحظ بأنها لم تحدث بها عمليات

¹ مصطفى بن ساحة ، اثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مذكرة ماجستير ، تخصص: تجارة دولية ، المركز الجامعي بغرداية الجزائر ، 2010-2011 ، ص.6.

² بن رمضان نجيمة ، بادة إيمان ، المرجع السابق ، ص.62.

المذكورة سابقا إلا بصورة جزئية، بحيث لم تكتمل بها العمليات الأربع المذكورة أعلاه. ونظرا لعدم تفوق الإنتاج السلعي وعدم سيادته، بحيث يقوم بتصفية الأسواق المفتتة الضيقة لحساب سوق واسع يكون بدوره أساسا لتطوير أكبر لفنون الإنتاج وتنظيماته، ولم تتطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية إلى نظام رأسمالي في هذه الدول النامية¹.

إن هذا النمط من النمو ذو مرونة كبيرة في الإطار الاجتماعي والثقافي للبلدان الرأس مالية المتطورة، بحيث تنتقل شرارة النمو بسرعة كبيرة من قطاع إلى آخر بموجب الترابطات الأمامية والخلفية، وكذا اثر كل من المضاعف والمعجل.

ب- النمو العابر.

هو ذلك النمو الذي يفتقد إلى صفة الديمومة والثبات، فهو يأتي كنتيجة لظهور عوامل طارئة عادة ما تكون عوامل خارجية، لا تلبث وان تختفي ويختفي معها النمو الذي أحدثته يسود هذا النمط بشكل كبير في الدول النامية حيث ينشا كنتيجة لتوفير مؤشرات ايجابية مفاجئة في تجارتها الخارجية سرعان ما تتلاشى بنفس السرعة التي ظهرت بها.

إن كون هذا النمو يحصل في ظل بني اجتماعية وثقافية جامدة، فذلك يجعله غير قادر على خلق الكثير من آثار مضاعف والمعجل، أو يؤدي في أحسن الأحوال إلى تكريس ظاهرة النمو بل تنمية ولتي تسود في المجتمعات النامية عموما، والعربية على وجه الخصوص².

ج- النمو المخطط:

هو عبارة عن ذلك النمو الذي يكون نتيجة عملية تخطيط شاملة لموارد ومتطلبات المجتمع وترتبط قوة وفاعلية هذا النمط من النمو ارتباطا وثيقا بقدرات المخططين وواقعية الخطط المرسومة. كما ترتبط أيضا بفاعلية التنفيذ ومتابعة ومشاركة الجمهور في عملية التخطيط في كافة مستوياته. وتجدد الإشارة إلى أن دراسات وأساليب التخطيط الاقتصادي تعتبر نوحا علميا حديث النشأة نسبيا، فقد أصبح التخطيط نشاطا واسعا تمارسه دول عديدة، وغدت التنمية بذلك هدفا غالبا تسعى لتحقيقه كافة دول العالم، لذلك سعت العديد من الدول الرأسمالية الكبرى لتعظيم إستفادتها من بعض أدوات التخطيط لرسم سياسات الطلب

¹ مصطفى بن ساحة، المرجع السابق، ص.8.

² بن رمضان نجيمة، بادة إيمان، المرجع السابق، ص.62.

الفعال، وتحقيق العمالة الكاملة وفقا للنظرية الكينزية لمعالجة الأزمات الدورية التي تلحق بمستويات النشاط الاقتصادي.

وفي الأخير يجب الإشارة إلى انه إذا كان كل من النمو الطبيعي والنمو المخطط بمثابة نمو ذاتي الحركة، فان النمو العابر بالنسبة لمعظم الدول النامية هو نمو تابع يفتقد إلى صفة الحركة الذاتية. كما تجدر الإشارة أيضا، إلى ان النمو الذاتي إذا ما استمر خلال فترة طويلة يتحول إلى نمو مضطرب ويتحول بالضرورة إلى تنمية اقتصادية بالمعنى الكامل للكلمة.

ثالثا: العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي

سنترك في هذا الفرع إلى العوامل الخارجية التي تؤثر على النمو الاقتصادي (أولا) العوامل الداخلية التي تؤثر في النمو الاقتصادي (ثانيا).

1- العوامل الخارجية التي تؤثر على النمو الاقتصادي:

في حالة المشروعات الفردية من الواضح انه عندما يزيد مشروع من المشروعات إنتاجية يزيد أيضا الإنتاج الإجمالي للبلد إلا إذا حدث في الوقت نفسه تناقض في إنتاج مشروع آخر، ومن الواضح كذلك إن اتخاذ قرار بزيادة الإنتاج داخل مشروع معين يتوقف على جملة من العوامل الخارجية القانونية والسياسية والاقتصادية، وهذه العوامل عادتاً فوق تتناول المشروعات الفردية ولا يخضع لرقابتها وتتضمن البلد ولاسيما القوانين التي تتعلق بالأمور الاقتصادية كالضرائب وسواها كما تتضمن مدى الاستقرار السياسي ذلك الاستقرار الذي يلعب دوراً واضحاً في

النمو الاقتصادي مادامت المشروعات الفردية نزاعة إلى أن يضعف اهتمامها بالإنتاج إذا بدا لها مثلاً إن ثمار جهودها يمكن أن تتعرض للمخاطر السياسية كذلك تتضمن هذه العوامل بعض الشروط الاقتصادية العامة كما لا يحتاج إلى بيان إن المشروعات الفردية لا تزيد من إنتاجها إلا إذا وثقت بأنها تستطيع إن تبيع ما تنتج وان تربح فيه¹.

2- العوامل الداخلية التي تؤثر في النمو الاقتصادي.

في هذا المجال ينبغي أن نذكر حقيقتين هامتين²:

¹ د. فاروق عبده فليح، اقتصاديات التعليم: مبادئ راسخة واتجاهات حديثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ط. 1، 2003، ص. 43.

² د. فاروق عبده فليح، المرجع نفسه، ص. 43.

الحقيقي الأولى: انه عندما نستخدم عوامل الإنتاج حتى أقصى مدى ممكن وتكون في حاجة إلى عدد أكبر من الآلات والأبنية من اجل زيادة الإنتاج فان جزء من إنتاج البلد ينبغي أن يستخدم في مثل هذه الحالة من اجل تلبية ما تحتاج إليه المؤسسات من تجهيزات وأمكنة.

وعليه إذا نظرنا إلى الأمر من جهة التنمية الاقتصادية قلنا: أن المؤسسة لا ينبغي أن تشتري بعض التجهيزات أو الأمكنة الموجودة سابقا لدى مؤسسات أخرى لأنها إذ فعلت ذلك فان نتائجها سوف يزداد دون أن يزداد البلد ككل، وهذه العملية قوامها استخدام جزء من ناتج البلد من اجل زيادة المخزون من الآلات أو الأبنية هي التي تدعى باسم الاستثمار Investment ولما كانت الأمور التي يمكن أن تستثمر تؤخذ من الإنتاج القومي نفسه ولما كان قسم كبير من الإنتاج القومي ينبغي أن يقدم على شكل بضائع وخدمات استهلاكية كان من الأزم أن يكون الاستثمار جزءا من الإنتاج الداخلي العام) حوالي 5% و5 وألا يتجاوز حدا معينا معقولا.

الحقيقة الثانية: هي التي ينبغي أن تذكر في هذا المجال هي أن العمال الإضافيين اللازمين لزيادة الإنتاج ينبغي أن يكونوا على حظ من المهارة والاستعداد، ومثلاك مثل هذه المهارة والاستعداد هو في العادة نتيجة مباشرة للتعليم التي تلقوه من قبل في المدارس أو التدريب الذي حصلوا عليه داخل المهنة¹.

وهكذا يرى أن حجم القوى العاملة لا يحدد وحده الإنتاج الاقتصادي إنما يحدده فوق هذا وقبل هذا مستوى تلك القوى العاملة فهذا المستوى هو أساس بان يحصل بذلك الإنتاج إلى أقصى مدى ممكن. وعليه نستنتج أن الأمور التي تضعها في التربية في مرحلة معينة تمكن الاقتصاد أن ينتج إنتاجا أكبر في المراحل التالية وهذا واحد من المؤثرات التي تجعل من التربية استثمارا وتوظيف مثمر لرؤوس الأموال.

كما انه في بداية الستينيات من هذا القرن قام الاقتصاديان شولز و دين سون كل بمفرده بإثبات أن التعليم يسهم بشكل مباشر في زيادة الدخل القومي، وذلك عن طريق رفع كفاءة وإنتاجية اليد العاملة، وقد ترتبت على هذه الحقيقة صدور عدد كبير من الدراسات تتعلق بفائدة الاقتصادية للاستثمار في التعليم، وقد أبدى البنك الدولي مؤخرا اهتماما كبيرا بقضية التعليم واثر ذلك في رفع مستوى العنصر البشري في البلدان النامية ومما ينتج عن ذلك من ارتفاع معدل النمو الاقتصادي².

¹ فاروق عبده فليه، المرجع السابق، ص.43

² بن رمضان نجيمة، بادة إيمان، المرجع السابق، ص.66.

وقد استخدم دين سون عام 1962 فترة دالة الإنتاج لقياس مصادر النمو المختلفة في اقتصاد الولايات المتحدة خلال الفترة 1910-1960 وقد استخدم دالة الإنتاج البسيطة المعروفة بدالة -Cob Douglas:

$$Y = F (k . L)$$

حيث أن:

Y: الإنتاج .

L: رأس المال البشري .

K: رأس المال المادي.

وعندما قام دين سون باستخدام هذه الفكرة لشرح محددات لنمو الإنتاج القومي للولايات المتحدة خلال الفترة المذكورة تبين له وجود فضلة أو متبقى **Residual** كبير في الأهمية من الزيادة في الناتج القومي ، لا يرجع إلى الزيادة في رأس المال البشري (القوى العاملة) ولا إلى الزيادة في الاستثمار الغير البشري (رأس المال المادي) ومن ثم فانه قد استنتج انه بالضرورة توجد مجموعة أخرى من العوامل قد ساهمت بدور فعال في زيادة معدل النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة خلال الفترة 1910-1960¹.

وقد قدر دين سون في دراسات لاحقة إن الاستثمار في رأس المال البشري في التعليم قد ساهم بنحو 23% من المتوسط من معدل الزيادة في الإنتاج القومي الأمريكي خلال الفترة المذكورة وذلك عن طريق رفع المستوى التعليمي لليد العاملة ، كذلك فانه قد قدر إن اثر التعليم قد كان في حدود 15% فقط في فترة من 1950 حتى الستينيات ، وقد تفاوتت النسبة بين الدول المختلفة الصناعية والنامية ، بينما وصلت هذه النسبة 15% في الولايات المتحدة نجد انها ارتفعت إلى 25% من معدل النمو الاقتصادي في

¹ فاروق عبده فليه ، المرجع السابق، ص.45.

كندا وكانت 12 % بالنسبة لانجلترا ،بينما انخفضت على 3.3 % بالنسبة للبرازيل وكانت في حدود 0.8 % بالنسبة للمكسيك¹.

الفرع الثاني: نظريات النمو الاقتصادي

أولاً: النمو الاقتصادي لدى الكلاسيك والنيو كلاسيك

سنتطرق في هذا الفرع إلى النمو الاقتصادي لدى الكلاسيك (أولاً) و النمو الاقتصادي لدى النيو كلاسيك (ثانياً)

1- النمو الاقتصادي لدى الكلاسيك:

شهدت دول غرب أوروبا الثورة الصناعية في أواخر القرن 18 وأوائل القرن 20 وعاصر الاقتصاديون الكلاسيك تلك الفترة ليبنوا على أساسها أفكارهم وآراءهم حول النمو الاقتصادي وأسبابه وكيفية حدوثه ولعل من أهم تلك الأفكار كانت في كتابات كل من ادم سميث ،ريكاردو و مالتوس، والتي سوف نتناولها كما يلي²:

نظرية ادم سميث (Adam Smith) للنمو الاقتصادي:

لقد كان لأدم سميث من خلال كتابه ثروة الأمم الذي صدر لأول مرة سنة 1776 الإسهام الكبير والبارز في إظهار المعالم الأولى لنظرية النمو الاقتصادي ،كما وتمثل هدفه في التعرف على كيفية حدوث النمو الاقتصادي

وما هي العوامل والسياسات تعوقه وتقف في طريقه.

ملخص أهم الأفكار التي جاء بها سميث كما يلي³:

¹ بن رمضان نجيمة، بادة إيمان، المرجع السابق، ص.68.

² سبكي وفاء، النمو الاقتصادي وتكوين رأس المال البشري، دراسة فياسية حالة الجزائر ، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد كمي ، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص.21.

³ سبكي وفاء، المرجع السابق، ص.21.

1. إن تقسيم العمل Division of la Bour بالنسبة له هو نقطة البداية لعملية النمو الاقتصادي فهي تؤدي إلى زيادة الإنتاجية وذلك عن طريق تخصص كل فرد عامل في مجموعة صغيرة من العمليات، إذ يقول في هذا الصدد: "زيادة ثروة الأمة مرهونة بزيادة إنتاجية العمل التي ترجع أساسا إلى تقسيم العمل بين الأفراد" وإضافة أن الإنتاجية تتنامى مع اتساع حجم السوق المستهدف، أي كلما زاد حجم السوق كلما كان بالإمكان تقسيم العمل بطريقة أدق مما يرفع من إنتاجية العمال، وتؤمن هذه الأخيرة الوفرة في السوق مما يدفع إلى ارتفاع مستوى الطلب. كما أن حرية التجارة تفتح المجال في اكتشاف أسواق أخرى (أي توسيع حجم السوق) مما يؤدي إلى تعميق أعمال مبدأ التخصص وتقسيم العمل.

ومن جهة أخرى أكد أن بالتخصص في العمل يسمح للعامل بإتقان وظيفة واختزال الوقت الضائع في الانتقال من مهمة لأخرى وإلى زيادة المقدرة على الابتكار بما يدفع عجلة التقدم التكنولوجي.

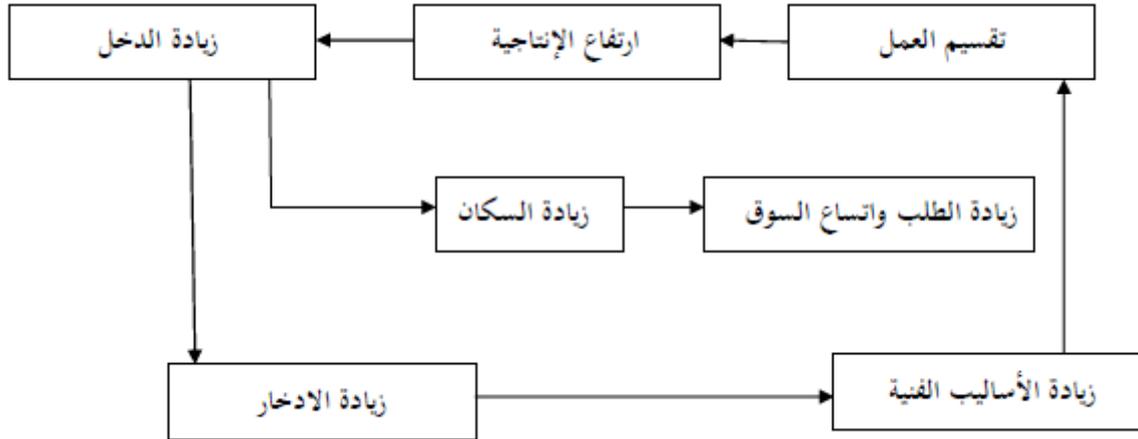
حيث يقول في هذا الشأن: "يبدوا الفضل إلى اختزال كل هذه الآلات التي تسهل وتوجه العمل إلى مبدأ تقسيم العمل، فالإنسان قادر على اكتشاف طرق أسهل وأفضل للوصول إلى أي هدف عندما يكون كل تركيزه موجه إلى هدف معين عوض أن يكون مشتت بين أمور كثيرة. كما وان ادم سميث يرى أن العمل هو المصدر الوحيد للقيمة وبذلك تحديد قيمة السلع بكمية العمل المبذولة فيه فيقول في هذا الشأن: أن العمل مصدر الثروة وتقسيمه بين الأفراد يزيد من إنتاجيته.

2. اعتقد بان الاستثمار يكون تلقائيا: لإيمانه بعد تدخل الدولة لتشجيع الاستثمار، (فهو يدعوا للاقتصر تدخل الدولة في الأمن وتحقيق العدالة وتوفير التعليم للشعب)، وان السوق وان عرف خلل فان ميكانيزمات السوق من عرض وطلب كفيلا بإحداث التوازن، وهذا ما سماه ب " اليد الخفية" ¹.

3. يرى ادم سميث أن مسألة النمو الاقتصادي هي مسألة تراكمية، إذ يعتبر تراكم رؤوس الأموال هو هو الشرط الأساسي لحصول النمو الاقتصادي، كما وان زيادة حجم التراكم الرأسمالي يتوقف على الجزء المدخر من الدخل (أي الادخار هو مصدر تراكم الرأسمالي) والتي تستعمل على شكل استثمارات في الاقتصاد الوطني (أي المصدر الرئيسي لتراكم رأس المال هو الأرباح والتي مصدرها الادخار)، وهذا ما يفسر دعوة الكلاسيك إلى ترشيد الاستهلاك قصد الإبقاء على مستوى متقدم من الادخار والذي يساهم بدوره في الدفع من الاستثمار.

¹ بن رمضان نجيمة، بادة إيمان، المرجع السابق، ص. 69.

4. دعي سميت بان يتلقى العمال مستوى من الأجر يسمح لهم بإشباع حاجاتهم الأساسية أو ما يسمى "بحد الكفاف" أي يتمسك ادم سميت بفكرة إن الأجر يجب أن تناسب ما هو ضروري للاكتفاء الذاتي لكل عامل، وهو يتخوف من ارتفاعها، لان هذا الارتفاع سيضمن العلاج وارتفاع مستوى المعيشة، وهذا ما



يؤدي لزيادة النمو السكاني، والنسبة الأكبر من الدخل تعطى للرأسمالي للتوسيع والزيادة في الإنتاج والقيام بالعملية التراكمية ويمكن عرض دالة الإنتاج على النحو التالي:

$$Y = F (L.K.N) \dots$$

حيث أن: Y : الإنتاج، L : العمل، K : رأس المال، N : الأرض.

إن سميت يرى إن مسألة النمو الاقتصادي هي عملية تراكمية وتلقائية، فبتقسيم العمل ترتفع الإنتاجية (لجميع عوامل الإنتاج) فيرتفع الدخل الوطني وهو ما ينجر عنه زيادة نسبة السكان، مما يزيد من الطلب الإجمالي، فتتسع السوق بذلك، ويمكن تلخيص تصورات وأفكار ادم سميت في الشكل التالي¹:

الشكل رقم 01 يبين تصورات أدم سميت حول النمو الاقتصادي:

¹ سالم توفيق النحفي، محمد صالح تركي القريشي، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار النكابة للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، 1988، ص.61.

المصدر: بن رمضان نجيمة، بادة إيمان، المرجع السابق، ص.71.

نظرية طوماس مالتوس:

لقد اختلفت النظرة إلى زيادة السكانية وفقا لفلسفات الاقتصادية، فترى أن مؤسس علم الاجتماع الحديث "ابن خلدون" كان مؤيدا لنمو السكاني باعتباره ضمانا للأمن السياسي والعسكري للدولة، إضافة لكونه قوة اقتصادية تعمل على تحسين مستويات المعيشة، كما وقد جاء الفكر التجاري مشابها لفكر ابن خلدون ليستمر تيار الفكر المتفائل بزيادة السكان حتى في كتابات الاقتصاديين الكلاسيك أمثال "ادم سميث" وغيرهم الذين اهتموا بدو القوة العاملة في تحقيق النمو الاقتصادي، لا كن بظهور نظرية «Thomas Maltus».

تغيرت تلك النظرة المتفائلة إلى نظرة تشاؤمية جعلت منه أي «Thomas Maltus» زعيم المدرسة التشاؤمية كما أن نظرية مالتوس تعتبر من أهم النظريات التي حاولت البحث في العلاقة الرابطة بين تطور السكان وتطور الإنتاج (النمو الاقتصادي) وهذا استنادا على ما يعرف بقانون تناقص الغلة، مبينا أن النمو السكاني يزيد وفقا لمتتالية هندسية في حين أن السلع الغذائية تتزايد وفقا للمتتالية حسابية، فهو يرى انه باستمرار تزايد السكان ترتفع نسبة كافة العمال في قطعة الأرض الواحدة التي تؤدي بدورها إلى انخفاض الإنتاجية الحدية لعنصر العمل لحكم زيادة اليد العاملة في الأراضي الزراعية وباعتبار عامل الأرض ثابتا، وبالتالي انخفاض الإنتاج الزراعي، وعليه نصيب الفرد من الدخل يتجه للانخفاض حتى يصل إلى مستوى الكفاف (أي الدخل: الاستهلاك) مما يدل على زيادة النمو السكاني يعيق عملية التراكم لرأس المال وبالتالي

عملية النمو الإنتاجي كما يرى Maltus إن السبيل الوحيد لتجنب هذا الوضع هو التقليل من عدد الولادات والمعرفة بفكرة تحديد النسل¹.

نظرية دافيد ريكاردو David Ricardo:

يعتبر ريكاردو إن النشاط الفلاحي أهم النشاطات الاقتصادية، لأنه يعتبر هذا القطاع بمثابة الدعامة إذ يوفر مورد العيش للسكان، فالأرض هي أساس أي نمو اقتصادي²، ثم بعد ذلك اهتم ريكاردو بمبدأ تناقص الغلة في القطاع الفلاحي وركز على أن الإنسان قادر على تعويض تناقص الغلة ومن هذا المنطلق بدأ يفكر في استخدام التقنيات الحديثة في عملية الإنتاج، بفضل الاختراعات الحديثة يمكن إبعاد مبدأ تناقص الغلة، لكنه كان متفائلاً أكثر في المجال الصناعي عنه في المجال الفلاحي لتحقيق هذا المبدأ، وقد قسم ريكاردو المجتمع إلى ثلاث طبقات هي³:

الرأسماليون - العمال - الإقطاعيون.

فحسب ريكاردو الرأسماليون يلعبون الدور الرئيسي والأساسي في الاقتصاد الوطني وفي النمو الاقتصادي بصفة عامة، لأنهم يقومون بالإنتاج في ورشاتهم كما تكمن أهمية الرأسمالي في عمليتين:

- البحث المستمر عن أحسن الطرق الإنتاجية التي تعمل على تحقيق أعظم ربح ممكن.
- إعادة الاستثمار لهذه الأرباح في مشاريع جديدة، وهذا يؤدي إلى توسيع رأس المال.

أما العمال فإنهم مهمون، لكنهم أقل أهمية من الرأسماليين، لأن أعمالهم مرتبطة بوجود الرأسمالي، فهذا الأخير هو الذي يوفر لهم الآلات والعتاد.... وكل ما يحتاجون إليه للقيام بعملية الإنتاج.

¹ سبكي وفاء، المرجع السابق، ص.24.

² وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفصيلها حالة الجزائر، مصر، السعودية، دراسة مقارنة خلال الفترة 1990-2010، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2013-2014، ص.18.

³ نفس المرجع السابق، ص.18.

أما الإقطاعي وهو مالك الأرض فانه مهم جدا وخاصة في المجال الزراعي، لأنه يقدم الأرض وهي العنصر الأساسي للعمل الفلاحي، وينقسم المجتمع إلى ثلاث طبقات، يقسم ريكاردو الدخل الوطني بدوره إلى ثلاث أقسام¹:

أرباح الرأسماليون - أجور العمال - ربوع الإقطاع.

وبما إن الأرباح هي أعظم هذه الدخول، فان الرأس المالي يقدم أعظم عمل للعملية الإنتاجية وللمجتمع، وذلك بإعادة استخدام هذه الأرباح في المجال الإنتاجي، ولهاذا ركز على زيادة الإرباح، إذا كلما زادت هذه الإرباح فان تكوين رأس المال يزداد بذلك الاستثمار.

أما عن التجارة الدولية فهي مهمة جدا في المجال الاقتصادي، خاصة عند التقسيم الدولي للعمل، وذلك بتخصص كل دولة في إنتاج السلع والموارد التي يمكن إنتاجها بنفقات نسبية اقل.

وبالنسبة للدول فان ريكاردو يرى أهمية عدم تدخلها في النشاط الاقتصادي، وان الرأسماليين هم عمود التنمية الاقتصادية، لذلك يجذب ريكاردو عدم فرض الضرائب المعرقة لنشاطهم حتى لا تقتل عزائمهم، وبالتالي تضع فرصة التنمية.

نظرية كارل ماركس Karl Marx :

تقوم النظرية الماركسية في النمو الاقتصادي على فكرة التفسير المادي للتاريخ التي تتلخص في أن النظام الاقتصادي هو أساس النظم الاجتماعية التي مرت على العالم منذ بدايته فلقد تعاقبت على الإنسانية عدة نظم اقتصادية لها خصائص متميزة تختلف عن بعضها البعض وتعكس مراحل التطور الاقتصادي، أما النظام الاجتماعي الذي ركز ماركس اهتمامه عليه فهو النظام الرأسمالي، الذي يرى انه يحتوي على كل أنواع المتناقضات الداخلية والتي تحول- في ظله - دون تحقيق عملية تنمية ناجحة بل تجعل عملية التنمية دائما مستحيلة، ومن هنا تظهر نظرية في التطور الرأسمالي عند ماركس تقوم على تحليل انتقادي لعملية الإنتاج والتراكم في هذا النظام فهذه المتناقضات تعمل على طي النظام الرأسمالي مالي وإخياره ليحل محله النظام

¹ بن رمضان نجيمة، بادة إيمان، المرجع السابق، ص.73.

الاشتراكي في ظل هذا النظام الجديد ألا طبقي سوف تستخدم القوى الاقتصادية التي تعزز النمو استخداما كاملا، وسوف يستفيد كل أفراد المجتمع من عملية التنمية المترتبة على ذلك¹. ويرى أن التسيير الرأسمالي للاقتصاد بهدف تحقيق المنفعة العامة سوف يؤدي بكل مؤسسة إلى البحث على منفعتها الخاصة، أي الطريقة التي تمكنها من تحقيق فائض القيمة الخاصة بها، وحتى تحقق المؤسسات أكبر فائض قيمة ممكنة فإنها تسعى إلى تخطي المنافسة والوصول إلى الإنتاج الموسع بهدف خفض تكاليف الإنتاج ويؤدي ذلك إلى تركيز الإنتاج في أيدي قلة من الرأسماليين وبالتالي لاستطيع المؤسسات الصغيرة الصمود في وجه المنافسة ونجم عن هذا زيادة الفائض المحقق من طرف الرأسمالية الاحتكارية، كما يرى ماركس بان الوضع الاقتصادي لكل مجتمع هو الذي يحدد أوضاعه الاجتماعية والسياسية والدينية وحتى الفكرية، والاقتصاد يعتمد على القوى المنتجة ووسائل الإنتاج إذ هذه الأخيرة هي التي تصنع تاريخ تطور المجتمع ووسائل الإنتاج هي الأدوات التي يستخدمها الناس لإنتاج حاجاتهم، والإنسان مضطر إلى استخدام هذه الآلات والوسائل التي هي في تطور مستمر وهكذا تولد هذه الوسائل حركية نمط التنمية².

ويمكن تحليل ماركس لعملية التنمية الرأسمالية في الصورة المبسطة الآتية:

توجد طبقتان في هذا النظام هما الرأسماليون والعمال، ويمتلك الرأسماليون كل وسائل الإنتاج القائمة في الاقتصاد، بينما لا يملك العمال سوى قوة عملهم ويستهدف الرأسمالي من نشاطه الوصول بأرباحه إلى أقصى حد ممكن وذلك ليست فقط من اجل رفع مستوى معيشتهم ولكن من اجل هدف أكثر أهمية من ذلك يتمثل في الحصول على أرصدة استثمارية للسباق مع غيره من الرأسماليين وإحدى الطرق التي يستطيع الرأسمالي أرباحه عن طريقها تتمثل في إدخال اختراعات تنتج عن خفض نفقات الإنتاج، ومن ثم يحصل الرأسمالي على معدلات ربح مؤقتة قد تفوق كثيرا ما يحصل عليه منافسوه والفرص لإدخال واستخدام مثل هذه التحسينات التكنولوجية كثيرة في تلك الصورة التي وضعها ماركس للنظام الرأسمالي، ويرى ماركس إن البطالة التكنولوجية التي تنتج عن التقدم التكنولوجي في ظل الرأسمالية معدلاتها مرتفعة، فيطرد العمال من العمل نتيجة لإدخال آلات جديدة³.

¹ وعيل ميلود، المرجع السابق، ص.20.

بن رمضان نجيمة، بادة إيمان، المرجع السابق، ص.74. ²

³ وعيل ميلود، المرجع السابق، ص.21.

ويمكن القول بان التقليل من أهمية وحجم التقدم التكنولوجي كان وراء التشاؤم في نظرة الاقتصاديين لكلاسيك.

الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية:

لقد وجهت إنتقادات للنظرية الكلاسيكية تمثلت في¹:

- تجاهل الطبقة الوسطى
 - إهمال القطاع العام.
 - القوانين غير حقيقية: نزعة التشاؤم المؤيدة لحتمية الكساد.
 - خطأ النظرة للأجور والأرباح ففي الواقع لم يحدث إن آلت الأجور نحو مستوى الكفاف ، كما إن الدول المتقدمة لم تصل إلى مستوى الكساد الدائم.
 - الأرباح مصدر للادخار: اعتبر الاقتصاديون الكلاسيك أن الأرباح هي مصدر الادخار لكن التجربة أشارت إلى أن هناك مصادر غير الأرباح للادخار ، منها ادخار الطبقة الوسطى وكذلك ادخار الحكومة والقطاع العام.
 - الادخارات تتوجه كلها للاستثمارات ، يقول البعض انه ليس صحيحا إن كل الادخار يتوجه نحو الاستثمار.
 - أهمية موحدة لتكنولوجيا: افترضت النظرية بان المعرفة الفنية معطاة وثابتة لم تعطي أهمية للعلم والتكنولوجيا
- 2: النمو الاقتصادي لدى النيو كلاسيك

نموذج سولو "SOLOW":

يعد هذا النموذج امتداد لنموذج هارود-دومار ، بحيث يركزان وبشكل مشترك على أهمية الادخار والاستثمار كمحدد أساسي لعملية التراكم الرأسمالي ومن ثم النمو الاقتصادي غير أن " سولو" ، يضيف عنصر آخر من عناصر الإنتاج لنموذجه وهو عنصر العمل ، إضافة إلى عنصر ثالث آخر وهو المستوى التكنولوجي . كما وعلى عكس من نموذج هارود -دومار يفترض " سولو" تناقص الغلة بشكل منفصل لكل من عنصري العمل ورأس المال في الأجل القصير وافترض ثابت غلة الحجم للعنصرين معا في اجل طويل ، لغرض تحديد

¹ نفس المرجع السابق، ص 21.

اثر العامل التكنولوجي على النمو. كما إن مستوى التكنولوجيا لدى " سولو" يتحدد خارج إطار النموذج ويكون مستقلا عن باقي العوامل ويستخدم هذا التحليل دالة الإنتاج "Cub-Douglas"، وحسب هذا النموذج فان النمو في الناتج المحلي يكون ناجما عن واحد أو أكثر من العوامل التالية¹:

- حدوث زيادة كمية أو نوعية في عنصر العمل عن طريق النمو السكاني أو التعليم.
- حدوث زيادة في رصيد رأس المال عن طريق الادخار والاستثمار.
- حدوث تحسين في المستوى التكنولوجي.

وحسب هذا النموذج، عندما يرتفع معدل الادخار المحلي يتحسن الاستثمار، مما يؤدي إلى زيادة في التراكم الرأسمالي ومن ثم زيادة في معدل نمو الناتج المحلي. إلا إن هذه الآلية تحقق بصورة أفضل في الاقتصادات التي يزداد فيها تدفق رؤوس الأموال والاستثمارات الخارجية، مقارنة بتلك الاقتصادات المغلقة التي يكون معدل الاستثمار فيها قيد المدخرات المحلية فقط والتي تكون منخفضة بسبب انخفاض الدخل بها².

نموذج فون نيومان:

يعد "فون نيومان" أول من درس مشكلة النمو في إطار نموذج خطي ذو معادلات تقنية ثابتة، وحسب هذا النموذج فان المخطط يسعى للوصول إلى أحسن تخصيص للموارد من اجل تحقيق أكبر معدل نمو ممكن. تفسير مسارات الأسعار عن طريق البرنامج الثنائي للكميات المنتجة المستهلكة أو المعاد استثمارها، وهي مستنتجة من هذه الأخيرة ولكنها تعتبر كمصدر لاختيار الأفراد. ومن خصوصيات النموذج ما يلي³:

- n سلعة بحيث يمكن أن تكون مدخلات (Input) أو مخرجات (Output).
- m التقنية المتوفرة من اجل الوصول إلى أعلى نمو، وتمثل مجمل التقنيات المتوفرة بمصفوفتين عموديتين ذات n عنصر، ومن اجل كل تقنية z فان مصفوفة المدخلات هي aj ومصفوفة المخرجات zj وهي على التوالي غير معدومة، وان الإمكانيات التقنية للاقتصاد ممثلة بالزوج (A, B)

¹ مصطفى بن ساحة، المرجع السابق، ص 16.

² بن رمضان نجيمة، بادة إيمان، المرجع السابق، ص 78.

³ مصطفى بن ساحة، المرجع السابق، ص 16.

- حدة استعمال التقنية z ممثلة عن طريق العنصر xz من الشعاع x ذات m عنصراً، وعليه يعتبر الاقتصاد منتجاً إذا كان $Ax \leq Bx$ أي كل ما هو منتج Bx هو على الأقل يساوي ما هو مستهلك Ax وحتى يكون هناك نمو يجب على الاقتصاد أن ينتج فائض l ونظراً لخطية تقنيات الإنتاج فإن نمو الاقتصاد يستلزم على المتراحة السابقة ما يلي: $(1+g) Ax \leq Bx$.

نظرية شومبيتر:

تفترض هذه النظرية اقتصاداً في حالة من المنافسة الكاملة وفي توازن، وفي هذه الحالة لا توجد أرباح ولا أسعار فائدة ولا مدخرات ولا استثمارات، كما لا توجد بطالة اختيارية وما يميز هذه النظرية الابتكارات، وهي على حد رأي "شومبيتر" تتمثل في تحسين إنتاج أو منتج جديد أو بطريقة جديدة للإنتاج وإقامة مؤسسة جديدة في أي نوع من أنواع الصناعات¹.

انتقد "شومبيتر" النظرية النيو كلاسيكية، حيث على عكس من هؤلاء يرى "شومبيتر" إن النمو الاقتصادي يحدث بطريقة غير منسقة وغير منتظمة في الاقتصاد الوطني كما تنطوي القرارات الكبرى الخاصة بالاستثمار على درجة كبيرة من المخاطرة وعدم التأكد وهو الأمر الذي يجد من فعالية قيام رجال الأعمال بمقارنات حاذقة ما بين معدل العوائد المتوقعة من ناحية ومعدلات الفائدة من ناحية أخرى لكون إن الهامش المحتمل للخطأ في تقديرات رجال الأعمال عن العوائد المتوقعة من المشاريع المستثمرة يكون مرتفعاً جداً، بالشكل الذي تنعدم معه أهمية معدل الفائدة كمحدد للاستثمار في ظل هذه الظروف الخطيرة من عدم التأكد يتردد رجال الأعمال العاديين عن القيام بالاستثمار، وهو ما يتطلب نوعاً معيناً من الأشخاص وهم من أطلق عليهم "شومبيتر" اسم المنظمين فالمنظم يحفز بشيء أكثر من الرغبة العادية في رفع مستوى الدخل، إذ له أهداف وطموحات أكبر من الرغبة العادية في الاستثمار، مثل التغلب على المنافسين والرغبة في الإبداع وخلق شيء جديد، فيقوم بإدخال الابتكار إلى ربوع الاقتصاد الوطني.

الانتقادات الموجهة للنظرية النيو كلاسيكية في النمو:

لقد وجهت إنتقادات للنظرية النيو كلاسيكية في النمو تمثلت في²:

- التركيز على النواحي الاقتصادية في تحقيق النمو والتنمية متجاهلة النواحي الأخرى التي لا تقل أهمية كالنواحي الاجتماعية، والثقافية، والسياسية.

¹ نفس المرجع السابق، ص 16.

² بن رمضان نجيمة، بادة إيمان، المرجع السابق، ص 78.

- القول بان التنمية تتم تدريجيا بخلاف ما هو متفق عليه في الكتابات الاقتصادية حول أهمية وجود دفعة قوية لحدوث عملية التنمية.

- الاهتمام بالمشكلات الاقتصادية في المدى القصير بدون الإشارة إلى ما قد يحدث إلى المدى الطويل.
- افتراض حرية التجارة الخارجية أمر لم يسهل تطبيقه بعد ذلك مع وجود التدخل الحكومي والحواجز التجارية، بعد الثلاثينيات من القرن العشرين¹.

ثانيا: النمو الاقتصادي لدى الكينزيون:

بعد أزمة الكساد العالمي 1929 ظهرت أفكار كينز، وقد كان اهتم أساسا بتحليل الوضع الاقتصادي في الدول المتقدمة، وقد تناول كينز النمو الاقتصادي من جهة نظرة التحليل التجميعي (الكلية)، وركز في تحليله على المتغيرات الكلية التالية: العمل، سعر الفائدة، عرض النقود ومعدل الاستثمار، كما يفترض كينز دائما في تحليله فكرة التوظيف الكامل في الأجل القصير وقد اعتبر الادخار ومن تم الاستهلاك دالة في الدخل، بينما اعتبر النيوكلاسيك الادخار دالة في سعر الفائدة أولا في الدخل ثانيا فعندما تنخفض معدلات الفائدة يترتب على ذلك توسيع حجم الاستثمار ومن ثم مستوى الدخل وحجم العمالة في الاقتصاد الوطني، وعند مستوى معين للاستثمار يتحدد كما اشرنا مستوى الدخل ومستوى التشغيل ويتوقف مستوى الاستثمار هذا بمعنى آخر على الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة، وتعني الكفاية الحدية لرأس المال العائد المتوقع من الأصول الرأس مالية الجديدة، وتسمى العلاقة بين الزيادة في الاستثمار والدخل بالمضاعف الكينزي، فقد وضع كينز عددا من الأسس الجديدة والتي من شأنها معالجة الأوضاع الاقتصادية التي عاصرها، وتركز هذه الأسس والقواعد في النقاط التالية²:

- كان اهتمام كينز بالاقتصاد الكلي (Macro Economie) عكس سابقه الكلاسيك الذين اهتموا بالاقتصاد الجزئي، من خلال الاهتمام بالتكاليف وأرباح الوحدة المنتجة، معتبرين في ذلك إن الأرباح هي مصدر للتراكم الرأسمالية، لان هذا الأخير هو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي.
- يرى كين زان مستوى الطلب يمكن إن يحدث عند أي مستوى من الاستخدام (العمل) والدخل، وليس بالضرورة عند مستوى الاستخدام الكامل، منتقدا بذلك النظرية الكلاسيكية وقانون ساي.

¹ نفس المرجع السابق، ص.78.

² وعيل ميلود، المرجع السابق، ص.27.26.

- يرى كينز إن المشكلة التي مر بها النظام الرأسمالي ليس بسبب الغرض من السلع والخدمات ،بل تكمن في الطلب الفعال والذي عرفه على انه الجزء من الدخل الوطني او القومي الذي ينفق على الاستهلاك والتراكم والقصور أو الضعف الذي وقع عليه أدى إلى هذه المشكلة.

- قام كينز بحساب الادخار ومن تم الاستهلاك دالة في الدخل على عكس سابقه الذين يعتبرون أن الدخل دالة في الدخل على عكس سابقه الذين يعتبرون أن الدخل دالة في معدل الفائدة أولاً ،وفي مستوى الدخل ثانياً ،أما المستوى التوازني لدخل حسب كينز فانه يتحدد وفق الطلب على الاستثمار ،الذي يتوقف بدوره على معدل الفائدة السائد في السوق.

نموذج هارود- دومار:

يرجع هذا النموذج إلى أبحاث كل من I.Domar R.Horrod ويعتبر مزيجاً بين الأفكار التقليديين وجاء هذا النموذج بالأساس ليوجه إلى الدول النامية والدول التي تنخفض فيها معدلات النمو الاقتصادي ،حيث انه يهدف إلى تحديد معدل الادخار المناسب الذي يحقق معدل الاستثمار الأزم لتحقيق معدل النمو الاقتصادي

المرغوب فيه ويبين الاقتصاديين وجود ثلاثة أنواع لمعدلات النمو وهي: معدل النمو الفعلي ،معدل النمو الطبيعي، والنمو المرغوب¹.

- **معدل النمو الفعلي:** وهو يشير إلى معدل النمو الاقتصادي المحقق خلال سنة معينة، وهو يساوي التغيير في الناتج القومي.

- **معدل النمو الطبيعي:** وهي معدل النمو المحقق في حالة استغلال تام للموارد الاقتصادية المتوفرة ويسمى كذلك بمعدل النمو الممكن.

- **معدل النمو المرغوب:** ويشير إلى معدل النمو المستهدف والمراد تحقيقه من خلال سياسة اقتصادية معينة وهو المعدل الذي يضمن التوازن في سوق السلع والخدمات.

¹ Richard Grabowski ,Michal shields ,Adunamic keynesian model of development ,Journal of Economic Development , volume n°25,2000.P:01

ثالثا: النمو الاقتصادي في الفكر المعاصر.

استفاد اقتصاديو الفكر المعاصر بشكل كبير من أفكار التقليديين حول النمو الاقتصادي وكذا أفكار الكينزيين، إذ كانت بمثابة القاعدة الصلبة التي انطلقت منها نظرياتهم وأبحاثهم حول النمو الاقتصادي، كما أنهم ما يميزهم هو عدم الفصل بين المفاهيم والأسس السابقة حول النمو الاقتصادي التي اعتبرت كمنطقة في بناء نظريات جديدة وبين الواقع الاقتصادي المعاش وذلك قصد إعطاء قيمة أكبر ودلالة أوضح لهذه النظريات والأبحاث¹.

نظرية مراحل النمو ل Rostow:

قدمت هذه النظرية من الطرق الاقتصادية في كتاب «The stager of economic growth» "مراحل النمو الاقتصادي" سنة 1960، إذ قسم من خلالها مراحل النمو الاقتصادي إلى 5 مراحل: وهي مرحلة المجتمع التقليدي مرحلة التهيؤ للانطلاق، مرحلة الانطلاق، مرحلة التسيير نحو النضج، مرحلة الاستهلاك الكبير، بحيث كل مرحلة بجملة من الخصائص تميزها عن بقية المراحل. وهي²:

1- مرحلة المجتمع التقليدي: تتميز هذه المرحلة أساسا ب:

تتصف بالبدائية في الأساليب الإنتاجية والتخلف العلمي والفني وهيمنة قطاع الزراعة البدائية والجمود الاجتماعي.

2- مرحلة التهيؤ للانطلاق: وهي مرحلة انتقالية تتميز بما يلي:

ظهور البنوك والمؤسسات المالية، ما آدا لظهور وتنامي عمليات الادخار والتي تسمح بتزايد الاستثمارات (زيادة معدل التراكم الرأسمالي).

- نشوء بعض المصانع (أي قيام بعض الصناعات الخفيفة إلى جانب الزراعة) وتكوين أساليب جديدة للإنتاج.

- نمو الاستثمارات خاصة في قطاع النقل والاتصالات، لكن مع ذلك كله بقي نصيب الفرد منخفض.

3- مرحلة الانطلاق: وفيها تصنف الدولة على انها ناهضة أو سائرة في طريق النمو، حيث تسعى فيها الدول جاهدة للقضاء على تخلفها، كما وصف Rostow هذه المرحلة بالقصيرة نسبيا من مظاهرها:

¹ وفاء سبكي، المرجع السابق، ص 32 .

² نفس المرجع السابق، ص 32.

- ظهور مجموعة من الصناعات الجديدة تدر أرباحا، والتي يعاد استثمار جزء كبير منها في مواقف إنتاجية جديدة.
- تحسين وتعميم الأساليب الحديثة للإنتاج.
- ظهور روح الابتكار والتجديد والتي تتجلى في إقامة منتجات جديدة ومتطورة.
- ارتفاع الناتج الحقيقي للفرد.
- توسع في قطاع النقل والمواصلات والبنوك والمؤسسات المالية، فضلا عن توسيع نقاط الأسواق الداخلية والخارجية.
- 4- مرحلة النضج (السير في طريق النضج):** وفي هذه المرحلة تعتبر الدولة متقدمة اقتصاديا، إذ من مظاهرها نجد¹:
 - يتمثل الاستثمار من 10 % إلى 20 % من الدخل القومي.
 - مستوى الإنتاج ينمو بمعدل أكبر من النمو السكاني.
 - يصبح التقدم التكنولوجي أكثر تعقيدا، مما يسمح بإقامة صناعات أكثر تطورا.
 - تأخذ التجارة الدولية بعض الأهمية نظرا لظهور التخصص الدولي وأيضا تنمية الصادرات والواردات.
 - ارتفاع معدلات الاستثمار في رأس المال البشري والمادي.
 - ارتفاع نسبة العمالة الماهرة والمدربة في الاقتصاد، إلى جانب امتلاك قدرات تنظيمية وتسييرية عالية.
 - أما على صعيد العلاقة مع العالم الخارجي، تزداد في هذه المرحلة درجة الانفتاح على الخارج وتسجيل الميزان التجاري فائضا لصالح الاقتصاد الوطني (أي ازدهار التجارة الخارجية وزيادة الصادرات).
- 5- مرحلة الاستهلاك الكبير:** وهي آخر مرحلة تصورها Rostow، إذ تكون الدولة فيها قد بلغت درجة كبيرة من التقدم الاقتصادي مقارنة بالمراحل السابقة من أهم مظاهرها²:
 - يعيش سكانها في مستوى كبير من الرخاء ويحصلون على مدا خيل عالية.
 - يتخطى فيها أفراد المجتمع مشكلة المأكل والملبس والمسكن أي الحصول على الحاجات الأساسية ليتجه اهتمامهم نحو تحسين نوعية الحياة خلال إنتاج واستهلاك السلع الكمالية كالسيارات الفخمة وغيرها.

¹ بن رمضان نجيمة، بادة إيمان، المرجع السابق، ص.81.

² وفاء سبكي، المرجع السابق، ص.33.

ويرى Rostow إن الدولة التي تتصف بمظاهر الحياة فيها بخصائص أي مرحلة من المرحلتين الأولى والثانية تعتبر دولة متخلفة اقتصاديا، أما الدولة التي تتميز بمظاهر حياتها بخصائص المرحلة الثالثة فهي دولة في مركز الوسط لاهي متخلفة تماما ولاهي متقدمة تماما ويطلق عليها البعض إنها في طريق النمو، أما الدولة التي تتصف بمظاهر حياتها بخصائص إحدى المرحلتين الرابعة والخامسة فهي دولة متقدمة اقتصاديا مع وجود اختلاف في درجة التقدم كلا المرحلتين¹.

¹ بن رمضان نجيمة، بادة إيمان، المرجع السابق، ص.81.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المطلب الاول: الدراسات باللغة العربية

1- دراسة بن يحيى و طلحاي (2020): هدفت الدراسة الى تسليط الضوء على مفهوم التطور المالي ومعرفة أهم مؤشرات قياسه المختلفة و مدى استخدام طرق حديثة في القياس التطبيقي من أجل تقدير أمثل للعلاقة ثم الكشف عن اتجاه العلاقات السببية بين مؤشرات التطور المالي والنمو الاقتصادي لدول العينة. استخدم الباحثان في هذه الدراسة تحليل بيانات السلة، (VAR) ونموذج شعاع الانحدار الذاتي (Panel) و توصلت الدراسة عدم وجود علاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في المدى الطويل، في حين أن هناك تأثيرا متباينا لمؤشرات التطور المالي في المدى القصير ومنه عدم تحقق الفرضية الأولى، إضافة إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من النمو الاقتصادي إلى التطور المالي في الدول الثلاثة محل الدراسة ومنه عدم تحقق الفرضية الثانية، وبالتالي فإن على المساهمة في تحقيق وتيرة فعالة من هذه النتائج تبين ضعف الوساطة المالية في دول المنطقة وعدم قدر النمو الاقتصادي، إضافة إلى أن مستوى التنمية المالية في هذه الدول لم يصل بعد إلى الحد الذي يستطيع أن يمارس فيه القطاع المالي تأثيرا متبادلا على الاقتصاد الحقيقي، وهذا بسبب هيمنة الحكومة والمؤسسات العامة على القطاع، الأمر الذي يؤدي إلى عدم كفاءة آلية تخصيص الموارد المالية والاضرار بالمنافسة في القطاع المالي، وهذا على الرغم من تطبيق آليات الإصلاح وإجراءات التحرير، الا انها تبقى غير كافية قياسا بما يشهده محيط النظام المالي من تحولات وتطورات.¹

دراسة صلاح محمد حمدان (2019): تهدف هذه الرسالة التعرف بمفاهيم و نظريات التطور المالي و علاقتها بنظريات النمو الاقتصادي و ابراز الأهمية الاقتصادية للقطاع المالي في نمو الاقتصاديات المختلفة و أيضا التعرف على مصادر النمو في دول مجلس التعاون الخليجي و توصلت الى دراسة طبيعة العلاقة بين التطور المالي و النمو الاقتصادي من القضايا الشائكة في الاقتصاد الخليجي حيث تتفاوت البلدان الخليجية في درجة الاستفادة و تتميز نتائج التطورات المالية في نمو اقتصاداتها و لا زال حجم الاستثمار الأجنبي في دول

¹ بن يحيى و طلحاي فاطمة الزهراء بعنوان التطور المالي والنمو الاقتصادي في بلدان المغرب العربي (تونس، الجزائر والمغرب) في ظل سياسة التحرير المالي - دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل للفترة 1990-2018، مجلة الاستراتيجية و التنمية مجلد المجلد 10 / العدد: 04 ، (جويلية 2020)، جامعة احمد دراسة ادرا، الجزائر

مجلس التعاون الخليجي دون المستوى المطلوب ، و لا يتناسب و حجم الاقتصاد الخليجي و مكامن القوة العديدة به .¹

دراسة بشرول فيصل 2019²: تهدف الدراسة الى ابراز أثر سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي في عينة من الدول المغاربية باستخدام بيانات بانل خلال الفترة (1990 2017) ، وقد أظهرت نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة عدم وجود أثر للقروض المقدمة من طرف القطاع المالي على معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي خلال المدى القصير بينما في المدى الطويل كان أثرها موجب، القروض المقدمة للقطاع الخاص لم يكن لها أثر خلال المدى القصير و الطويل، أما متغير المعروض النقدي فقد كان أثره سالب على معدل نمو نصيب الفرد في المدى القصير وفي المقابل كان أثره موجب في المدى الطويل.

بديسي و سرامة ، (2018): هدف الباحثان من خلال هذا المقال التعرف على اجراءات التحرير المالي و ابراز متى وكيف تم تطبيقها من طرف الجزائر، بالإضافة إلى توضيح آثارها على النظام المالي الجزائري بشكل عام والسوق المالي بشكل خاص. يستنتج أنه وبالرغم من مختلف الجهود المبذولة من طرف السلطات الجزائرية للاستفادة من مزايا التحرير المالي و السوق المالي، على حد سواء، فإن مؤشرات هذا الأخير أثبتت عكس ذلك، حيث ان ضعف قيمها جعلها لا تعتبر مصدرا تمويليا مباشرا بديلا للتمويل البنكي، والدليل على ذلك قلة المؤسسات المدرجة فيه مما جعله يحتل المراتب الاخيرة في البورصات العربية و العالمية.

دراسة أحمّد عبد الكرم بوغزالة ، (2015). كان الهدف من هذه الدراسة هو تقييم مستوى التطور المالي في الجزائر، المغرب وتونس، على ضوء الاصلاحات المالية التي قامت بها الدول الثلاثة، والتي تمت في إطار اصلاحات اقتصادية شاملة ابتداءً من مطلع التسعينات من القرن الماضي، والوقوف على التغيرات التي طرأت على القطاع المالي بعد هذه الإصلاحات. وبعد استخدام وتحليل البيانات المحصلة على دول عينة البحث والتي تضمنت كل من الجزائر المغرب وتونس، والتي تم اختيارها بعناية لإظهار التباين بينها في مستويات التطور المالي توصل الى أن مستوى أعلى من التحرير والانفتاح المالي يحفز ويرفع من مستوى التطور المالي بشرط تحقيق

¹ دراسة صلاح مجّد حمدان ، بعنوان تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليج، مذكرة ماجستير جامعة الازهر ، غزة ، فلسطين، 2019،

² دراسة بشرول فيصل بعنوان أثر سياسة التحرير المالي على النم و الاقتصادي في الدول المغاربية (المغرب، تونس و الجزائر) دراسة قياسية خلال الفترة 1990 -2017، مجلة المالية و الأسواق، المجلد 06 العدد 01

مستوى من التنمية المؤسسية لاسيما بالقطاع المالي، كما أظهرت المؤشرات المستخدمة أن القطاع المالي المغربي يأتي في المرتبة الأولى من حيث مستوى التطور يتبعه القطاع المالي التونسي ثم الجزائر في الأخير.

المطلب الثاني : الدراسات باللغة الأجنبية

Iuliana Matei (2020):¹ سعت هذه الدراسة لمعرفة تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي بالدول الأوروبية الناشئة، حيث تم اختبار هذه العلاقة على عينة تتكون من 11 دولة اوروبية ناشئة (EEU) ، خلال الفترة الممتدة من سنة 1995 الى 2016 بالاعتماد على المنهج التجريبي، وهذا باستخدام نماذج - PANEL PMG ديناميكي المقترح من طرف Pesaran وآخرون 1999. ومن المتغيرات المعتمدة في هذه الدراسة نجد الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع مقياس بنمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي اما المتغير المستقلة تشمل كل من الانفتاح التجاري ، تكوين رأس المال الثابت ، معدل نمو السكان ، الائتمان المحلي للقطاع الخاص ، التطور المالي ، نسبة الالتحاق بالمدارس ، التضخم.

اشارت النتائج إلى أن التطور او التنمية المالية تنتج تأثيرات إيجابية على النمو الاقتصادي فقط في أفق المدى القصير وهذا عند دراسة الفرضية الخطية حيث اشار مؤشر التطور المالي بتأثير ايجابي على المدى القصير، اما عند دراسة الفرضيات اللاخطية المتعلقة بالترابط بين التمويل والنمو ، يكون للعلاقة شكل مقلوب على شكل حرف U بين القطاع المالي والقطاع الحقيقي للاقتصاد. بحيث ان التنمية المالية لها تأثير إيجابي على النشاط الاقتصادي حتى عتبة معينة وبعد ذلك يصبح الارتباط سالبًا. حيث يحفز التمويل النمو الاقتصادي حتى مستوى معين ، وبعد ذلك ، إذا أصبح التمويل مفرطاً في الاقتصاد ، يتباطأ النشاط الاقتصادي. هذه النتيجة قوية عند استخدام الائتمان المحلي للقطاع الخاص فقط. وقد فسرت هذه النتيجة على أن مؤشر التنمية المالية هو مؤشر أوسع من الائتمان المحلي. وهو يركز على كل من الأسواق المالية (أسواق السندات وأسواق الأوراق المالية) والوسطاء الماليين (البنوك بشكل أساسي) في حين أن الائتمان المحلي للقطاع الخاص هو مقياس محدد لتطور القطاع المصرفي. فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية ، تشير النتيجة إلى أن توسع القطاع المصرفي نفسه يمكن أن يحفز النمو الاقتصادي طويل الأجل فقط إذا تبعه نمو مماثل في القطاع الحقيقي. اما باقي المتغيرات

¹ Iuliana Matei (2020), **Is financial development good for economic growth? Empirical insights from emerging European countries**, Quantitative Finance and Economics, Volume 4, Issue 4.

التفسيرية الأخرى (مثل التضخم ، والاستثمار الثابت ، والمتدربين ، والنمو السكاني) ذات دلالة إحصائية في جميع النماذج تقريباً ولها العلامة المتوقعة في التقديرات طويلة المدى. في حين بالمدى القصير ظهرت التقديرات إلى إشارات معاكسة للتضخم والنمو السكاني. وما اوصت به هذه الدراسة انه يجب على الحكومات التركيز على المشاريع الاستثمارية الفعالة لتحسين النمو الاقتصادي وتوسيع القطاع المصرفي بكفاءة. **Rameez TARIQ et al (2020):**¹ تلخصت هذه الورقة في دراسة العلاقة غير الخطية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في باكستان باستخدام نموذج الانحدار للفترة 1980-2017. ومن بين المتغيرات المعتمدة في هذه الدراسة نجد التنمية المالية، القوى العاملة، التضخم، رأس المال المادي، الانفتاح التجاري، الانفاق الحكومي والنتائج المحلي الاجمالي كمتغير تابع.

تشير النتائج إلى أن النمو الاقتصادي يستجيب ايجابيا للتطور المالي عندما يتجاوز مستوى التطور المالي عتبة القيمة 0.151. وعندما تقع تحت القيمة الحدية (أي 0.151) ، يصبح تأثيرها على النمو الاقتصادي سلبى. فعندما تجاوزت التنمية المالية مستوى العتبة بباكستان قد ساهمت بشكل أكبر في تعزيز النمو الاقتصادي. وكشفت أن النمو الاقتصادي يتفاعل مع مختلف اشكال التنمية المالية او التطور المالي والعلاقة بينهما على شكل حرف U في باكستان. اما عن المتغيرات الأخرى ، رأس المال المادي ، والقوى العاملة ، والإنفاق الحكومي له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي. علاوة على ذلك ، فإن معدل التضخم والانفتاح التجاري ليس لهما أهمية تذكر في التأثير على مستوى النمو الاقتصادي حسب نتائج الانحدار الكمي. وما اوصت به الدراسة انه مطلوب من صناع السياسات في باكستان تصميم استراتيجيات لتعزيز تخصيص الائتمان ، وتعزيز الأطر التنظيمية والمؤسسية لإحداث تأثيرات إيجابية على نمو الاقتصاد.

Guru and Yadav (2019):² سعت هذه الورقة لفحص العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي لـ 05 اقتصادات ناشئة رئيسية: البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب (البريكس) خلال الفترة الممتدة من سنة 1993 إلى 2014. باستخدام مؤشرات تطوير القطاع المصرفي وتشمل حجم الوسطاء

¹ Rameez TARIQ et al (2020), How Does Financial Development Impact Economic Growth in Pakistan?: New Evidence from Threshold Model, Journal of Asian Finance, Economics and Business Vol 7 No 8.

² Guru and Yadav (2019), Financial development and economic growth: panel evidence from BRICS, Journal of Economics, Finance and Administrative Science, Vol. 24 No. 47.

الماليين ونسبة الائتمان إلى الودائع والائتمان المحلي للقطاع الخاص ، في حين أن مؤشرات تطوير سوق الأوراق المالية هي قيمة الأسهم المتداولة ونسبة الدوران وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي مثل التضخم والصادرات والالتحاق بالتعليم الثانوي. وهذا بالاعتماد على المنهج التحليلي والتجريبي باستخدام الطريقة العزوم المعممة لتقدير (SYS-GMM).

أظهرت النتائج عند فحص المؤشرات الرئيسية للتنمية المالية والمتغيرات الاقتصادية الكلي انه هناك اختلافات كبيرة بين الاقتصادات المختارة. وتؤكد تقديرات SYS-GMM بخطوة واحدة أنه في ظل وجود نسبة دوران ، فإن كل مؤشرات التطور المصرفي مثل حجم الوسطاء الماليين تحدد بشكل إيجابي بشكل كبير النمو الاقتصادي. كما وجدا قيمة الأسهم المتداولة مرتبطة بشكل إيجابي بشكل كبير بالنمو الاقتصادي. واستنتجا انه هناك تكامل بين تطور القطاع المصرفي وتطور سوق الأوراق المالية مع بعضها البعض في تحفيز النمو الاقتصادي . وما اوصت به هذه الورقة أنه يجب على صانعي السياسة اتخاذ التدابير اللازمة نحو التطوير المتزامن لكل من القطاع المصرفي وكذلك سوق الأوراق المالية لتحفيز النم الاقتصادي بهذه الدول.

Ugo Panizza (2014):¹ جاءت هذه الدراسة لمعرفة العلاقة التي تربط بين التطور المالي والنمو الاقتصادي بحيث تركز على القنوات التي يؤثر من خلالها التمويل على النمو الاقتصادي. وهذا بالاعتماد على المنهج التحليلي. للفترة الزمنية الممتدة من سنة 1970 الى غاية سنة 2010، بمجموعة من الدول الناشئة من بينها تركيا، المكسيك، اندونيسيا، برازيل، الهند، الصين... الخ حيث قسمت الدراسة الى ثلاثة أقسام رئيسية. يلخص القسم الأول ملف النتائج الرئيسية للأدبيات حول العلاقة بين التمويل واقتصاد التنمية الذي وجد صلة إيجابية بين العمق المالي والنمو الاقتصادي. وأبرز هذا التأثير الايجابي بالتركيز أكثر على خدمات الابتكار المالي الى جانب المقاييس التقليدية للحجم والوساطة المالية. في حين اشار القسم الثاني من الورقة إلى اتجاهات البحث المستقبلي والذي ركز على على القنوات التي يؤثر التمويل من خلالها على النمو ، و ايضا على الجانب المظلم للتمويل. اما القسم الثالث ناقش دور البنوك المملوكة للدولة. والذي استنتج أن البنوك المملوكة للدولة لها تأثير سلبي عليها التنمية الاقتصادية.

¹Ugo Panizza (2014), **FINANCIAL DEVELOPMENT AND ECONOMIC GROWTH**, Revue d'économie du développement, Vol. 22 | .

Caporale et al (2014):¹ هدفت هذه الورقة الى معرفة العلاقة التي تربط بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي، حسي استعرضت السمات الرئيسية للقطاع المصرفي والمالي في عشرة بلدان أوروبية حديثة العضوية في الاتحاد الأوروبي (إستونيا ولاتفيا وليتوانيا؛ جمهورية التشيك، المجر، بولندا وسلوفاكيا وسلوفينيا؛ ومن جنوب شرق أوروبا نجد بلغاريا ورومانيا) بالاعتماد على المنهج التجريبي من خلال تقدير نموذج -GMM-PANEL ديناميكي خلال الفترة 1994-2007. ومن المتغيرات المستخدمة نجد الناتج المحلي الاجمالي، الائتمان المحلي للقطاع الخاص، الإنفاق الحكومي، معدلات هامش الفائدة بين الإقراض والودائع، التضخم، نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، رسملة سوق الأوراق المالية، الانفتاح التجاري.

تشير الأدلة إلى أن أسواق الأسهم والائتمان لا تزال متخلفة في هذه الاقتصادات ، وأن مساهمتها في النمو الاقتصادي محدودة بسبب نقص العمق المالي. مع تأثير إيجابي طفيف فقط لبعض مؤشرات التنمية المالية. وقد فسرت النتائج على خلفية قد يكون هذا نتيجة للمخزون الكبير من القروض المتعثرة والأزمات المصرفية التي شهدتها هذه الاقتصادات في بداية الفترة الانتقالية بشكل عام. وعلى النقيض من ذلك تنفيذ الإصلاحات ودخول البنوك الأجنبية وخصخصة البنوك المملوكة للدولة خفضت تكاليف المعاملات وزيادة توافر الائتمان. هذا قد حسن الكفاءة القطاع المصرفي ، الذي لعب دورًا مهمًا كمحرك للنمو.

Senhadji and S. Khan (2000)²، تقدم هذه الورقة نظرة عامة حول التطور المالي والنمو الاقتصادي بعينة تتكون من 159 دولة تشمل كل من البلدان الصناعية والنامية وتغطي الفترة الزمنية من سنة 1960 الى 1999. بالاعتماد على المنهج التحليلي والتجريبي. كما تم استخدام مؤشرات التطور المالي التي تعكس العمق المالي حيث تم قياسها بأربعة مؤشرات بديلة: الائتمان المحلي للقطاع الخاص كحصة من الناتج المحلي الإجمالي، رسملة سوق الأوراق المالية كحصة من الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى رسملة سوق السندات الخاصة والعامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ورسملة سوق الأسهم . لاضافة الى متغيرات من الاقتصاد الكلي وتشمل: الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ، معدل نمو السكان ، معدل نمو

¹ Caporale et al (2014), **Financial Development and Economic Growth: Evidence from Ten New EU Members**, Institute for the Study of Labor (IZA), Bonn, Discussion Paper No. 8397.

² Senhadji and S. Kha (2000), **Financial Development and Economic Growth: An Overview**, IMF Working Paper.

معدلات التبادل التجاري، ولو غار يتم الدخل مقاس بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. حيث تم الاعتماد في التقدير على معادلة 2SLS و OLS.

وتؤكد نتائج هذه الورقة العلاقة الإيجابية وذات الدلالة الإحصائية بين العمق المالي والنمو الاقتصادي، وهذا ما ابرزته نتائج مؤشرات العمق المالي، ولكن هذا التأثير يختلف باختلاف المؤشر. ولكن على العموم يعتبر العمق المالي أحد المحددات المهمة للبلدان المختلفة كما وجد الباحثان ان الدول الفقيرة تميل إلى النمو بشكل أسرع من الدول الغنية.

المطلب الثالث : التعقيب على الدراسات السابقة

استعرضنا في هذا الجزء مجموعة من الدراسات السابقة سواء باللغة العربية والأجنبية، والتي ساعدتنا في التعرف على المراجع العلمية التي مكنتنا الاعتماد عليها لإثراء الجانب النظري، وكذا لاختيار متغيرات دراستنا القياسية، كما تبين لنا ان دراستنا هي مكتملة للدراسات السابقة الا انه تختلف عنها في مجموعة من النقاط التالية:

- تميزت دراستنا الحالية من حيث الجانب النظري للبحث فقط تطرقنا إلى المفاهيم الأساسية المثلثة في: التعاريف، مؤشرات القياس، النظريات... لكل من التطور المالي والنمو الاقتصادي، على اختلاف معظم الدراسات السابقة التي ركزت على الجانب التطبيقي أكثر.
- في دراستنا الحالية سنستخدم نموذج قياسي ARDL لدراسة الظاهرة الاقتصادية، وهذا للفترة الممتدة من سنة 1995 الى غاية سنة 2020 لان باقي الدراسات توقفت تقريبا في دراسة الفترة الزمنية اقل من سنة 2020.

رغم كل هذه الاختلافات بين الدراسات إلا أنها اتفقت جملها على أن التطور المالي له دور في النمو الاقتصادي، ولكن هذا يتوقف على الخصائص الاقتصادية للبلد .

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل الى التطور المالي و التطور المالي هو عبارة عن اهم قناة لتمير الادخار نحو الاستثمار و باقل تكلفة و ذلك عن طريق تعبئة الموارد المالية بالشكل الذي يضمن تمويل النشاطات الإنتاجية عن طريق مؤسسات الوساطة المالية و تطرقنا أيضا الى النمو الاقتصادي من جانب الادبيات النظرية و ثم توجهنا الى الدراسات التجريبية و وجدنا ان التطور المالي يساهم بشكل في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال قناة تراكم راس المال ، و استنتجنا أيضا ان توسع القطاع المصرفي نفسه يمكن ان يحفز النمو الاقتصادي طويل الاجل فقد اذا اتبعه نمو مماثل في القطاع الحقيقي.

الفصل الثاني : دراسة تحليلية و

قياسية لاثـر التطور المالي على

النمو الاقتصادي خلال –

1995–2020

تمهيد :

تطرقنا في الفصل الأول إلى تقديم التأصيل النظري للنمو الاقتصادي والتطور المالي بالاضافة إلى عرض مجموعة من الدراسات السابقة سواء بالغة العربية او الاجنبية التي تناولت فحوى اشكاليتنا . وما سنحاول في هذا الفصل هو القيام بدراسة تحليلية وكذلك بناء نموذج قياسي يختبر طبيعة العلاقة التي تربط بين النمو الاقتصادي وأهم مؤشرات التطور المالي بالجزائر خلال الفترة 1995 الى غاية 2020 . حيث سنستند على مجموعة من المتغيرات التي سنحددها انطلاقا من النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة.

ولتحقيق هذا المقصد ارتأينا إلى التطرق للعناصر التالية:

- المبحث الاول: دراسة تحليلية وصفية للمتغيرات وبناء نموذج الدراسة خطوات تقدير النموذج الأولية؛
- المبحث الثاني: خطوات تقدير نموذج أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي بالجزائر.

المبحث الأول: دراسة تحليلية وصفية للمتغيرات وبناء نموذج الدراسة

من خلال هذا المبحث سنقوم بدراسة تحليلية وصفية للمتغيرات التي سوف ندرسها و هي التطور المالي و النمو الاقتصادي و بناء نموذج للدراسة حيث سوف نستخدم نموذج ARDL نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة و هذا ما سنعرضه في الجزء الموالية.

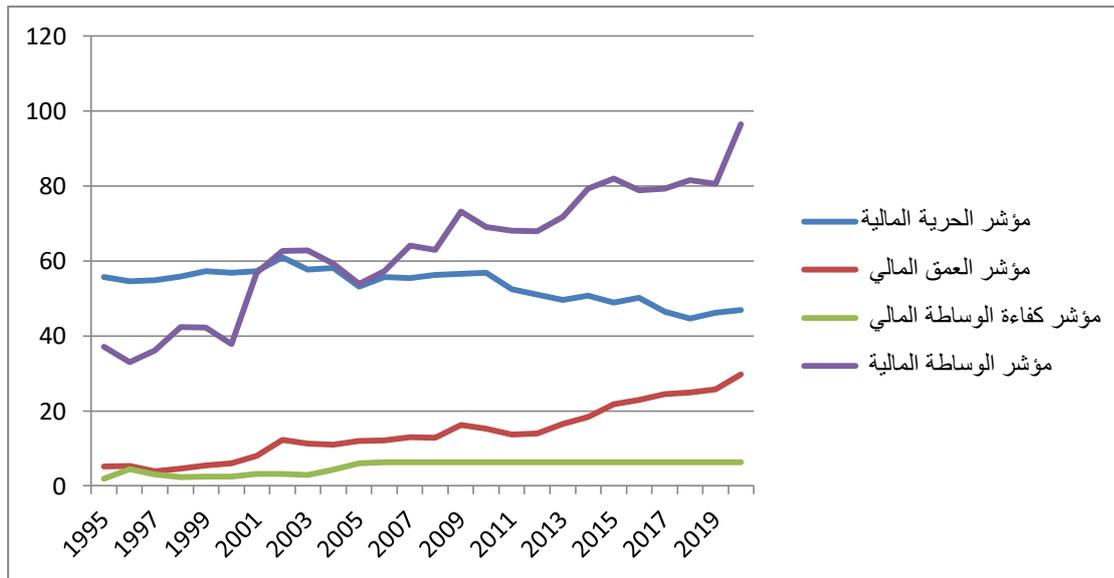
المطلب الأول : دراسة تحليلية وصفية لمؤشرات التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر

سننتقل في هذا المطلب الى دراسة تحليلية وصفية لمؤشرات التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة 1995-2020.

اولا : دراسة تحليلية وصفية لمؤشرات التطور المالي في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (1995-

2020)

الشكل رقم (02-01): مؤشرات التطور المالي في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (1995-2020)



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على اونكتاد، البنك الدولي

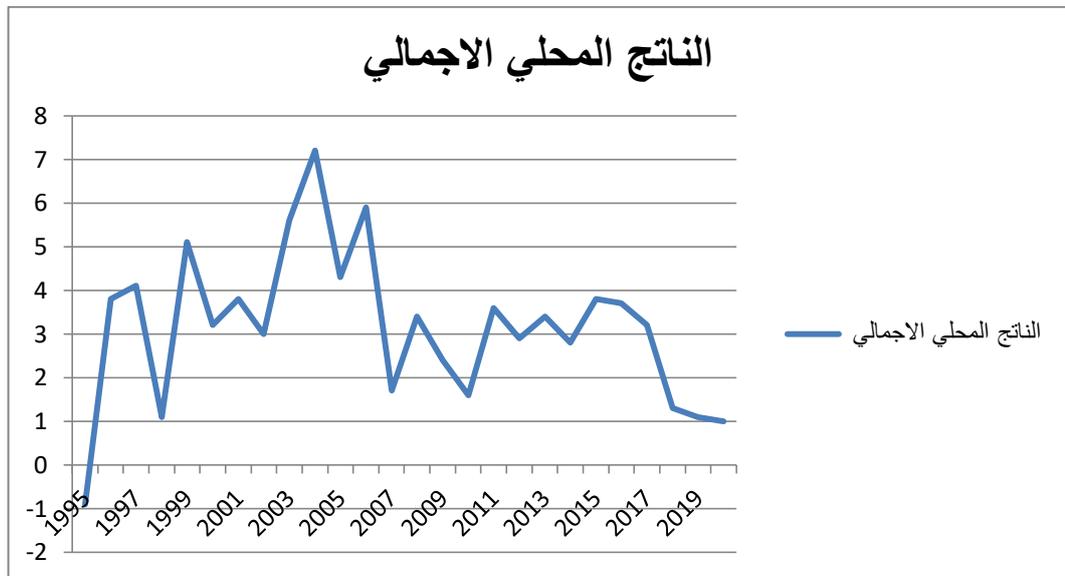
من خلال الشكل أعلاه نلاحظ ان مؤشر الوساطة المالية شهد نموا خلال فترة الدراسة و بوتيرة نمو متذبذبة حيث سجل مؤشر الوساطة المالية أدنى قيمة سنة 1996 ب33.005% و كانت أكبر قيمة له سنة 2020 ب96.49% و هو ما يعكس قوة البنوك المحلية باستقطاب المدخرات العائلية و مدخرات قطاع الاعمال ، اما

الفصل الثاني : دراسة تحليلية و قياسية لاثـر التطور المالي على النمو الاقتصادي خلال 1995-2020

مؤشر الحرية المالية فقط كان مستقر نوعا ما بين سنة 1995 الى غاية 2012 الى ان شهد انخفاض تدريجي في هذا المؤشر منذ سنة 2012 الى غاية سنة 2020 حيث وصلت اعلى قيمة له سنة 2020 ب 61% و كانت ادنى قيمة له سنة 2018 ب 44.7% و هذا راجع الى ان النظام المالي الرسمي لا يضمن توفير خدمات متنوعة للدخار و الائتمان و الدفع و الاستثمار للأفراد و الشركات ، و منه نقول ان النظام المالي في الجزائر غير حر. اما مؤشر العمق المالي فقد كان له تصاعدي طول فترة الدراسة بوتيرة متذبذبة وهو ما يدل على التزام البنوك في تمويل و تقديم تسهيلات للقطاع الخاص فقد كانت ادنى قيمة وصل اليها هذا المؤشر سنة 1997 ب 3.99% و اعلى قيمة سنة 2020 ب 29.69% و على العموم تظل هذه النسب ضعيفة نسبيا و على الرغم من انخفاض أسعار المحروقات في الآونة الأخيرة بدءا من سنة 2014 الا ان الجزائر واصلت سياستها التوسعية للمحافظة على الاستقرار المالي و النقدي اما مؤشر كفاءة الوساطة المالية فقد شهد تذبذبا طفيفا بين الارتفاع و الانخفاض من سنة 1995 الى 2004 منذ سنة 2005 الى غاية 2020 فقد كان ثابتا و استقر عند نسبة 6.25%.

ثانيا : دراسة تحليلية وصفية لمؤشر النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (1995-2020) نلاحظ خلال فترة الدراسة ان الناتج المحلي الإجمالي غير مستقر حيث وصل الى اعلى قيمة له سنة 2004 و ادنى قيمة له سنة 1995 .

الشكل رقم (02-02): : تطور الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (1995-2020)



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

المطلب الثاني: النموذج المستخدم ووصف متغيرات الدراسة

بهذه الدراسة سنستعين بمجموعة من المتغيرات التي تعكس لنا الظاهرة الاقتصادية المدروسة وتم تحديدها انطلاقاً من النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة.

أولاً: نموذج الدراسة

بالاستناد على مجموعة من الدراسات السابقة التي عالجت اشكالية موضوعنا. يأخذ نموذج الدراسة الشكل التالي:

$$GDP_t = \beta_0 + \beta_1 FL_t + \beta_2 CP_t + \beta_3 I_t + \beta_4 M2_t + \varepsilon_t \dots \dots (1)$$

حيث β_0 هو الثابت . β_1 , β_2 , β_3 و β_4 على التوالي هي معلمات التقدير . ε_t . هو حد الخطأ. أما t تشير الى السلسلة الزمنية ($t = 1, 2, \dots, 20$).
والجدول الموالي يوضح مصدر بيانات متغيرات الدراسة:

جدول رقم (1-2) : يوضح متغيرات دراسة أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي

المتغيرات	نوع المتغير	رمزه	تم قياسه ب	مصدر البيانات
النمو الاقتصادي	تابع	GDP	نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)	BW
مؤشر الحرية المالية	مستقل	FL	بدرجة الحرية المالية (0-100)	Heritage موقع الحرية الاقتصادية
العمق المالي	مستقل	CP	الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي)	BW
كفاءة الوساطة المالية	مستقل	I	هامش سعر الفائدة (سعر الإقراض مطروحاً منه سعر الإيداع، %)	BW
الوساطة المالية	مستقل	M2	المعروض النقدي بمعناه الواسع (% من إجمالي الناتج المحلي)	BW

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على نموذج الدراسة .

ثانياً: وصف متغيرات الدراسة

لقد تم تحديد متغيرات الدراسة من الادبيات النظرية، وقد تم جمع البيانات من مصادر متعددة ذات مصداقية كالبنك الدولي وموقع الحرية الاقتصادية. وفيمايلي شرح مختصر من المتغيرات المستخدمة:

❖ **النمو الاقتصادي:** يعرف النمو الاقتصادي على انه الارتفاع المسجل في الإنتاج خلال فترة زمنية طويلة و يعد خاصية أساسية في اقتصاديات الدول المتطورة اما في الاجل القصير و المتطور فالاقتصاديون يستعملون مصطلح رواج الذي يعبر عن درجة النمو في الدورة الاقتصادية .

❖ **مؤشر الحرية المالية:** يقيس النظام المالي الرسمي الذي يسهل الوصول اليه و يعمل بكفاءة يضمن توفير خدمات متنوعة للادخار و الدفع و الائتمان و الاستثمار للأفراد و الشركات .

❖ **مؤشر العمق المالي:** يقيس هذا المؤشر مدى مساهمة البنوك المحلية في منح قروض و تسهيلات للقطاع الخاص .

❖ **الوساطة المالية:** و هو عرض النقدة بمفهوم واسع و هو يقيس درجة النقد الاقتصاد القومي و زيادة هذا المؤشر عبر الزمن تعني ترام اسرع مجموعة متنوعة من الأصول المالية بصفة عامة و الودائع الادخارية بصفة خاصة .

❖ **كفاءة الوساطة المالية:** هي تسهيل عمليات التفاوض يؤديه طرف محايد بين اطراف المنازعة قائمة للوصول الى تسوية مرضية لهم بعملية منظمة تركز على مصالح الأطراف تمكنهم من الوصول الى حل المنازعة قائمة بينهم من خلال الوسيط الواحد او اكثر بحيادية و نزاهة .

المبحث الثاني: خطوات تقدير نموذج أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي بالجزائر

لمعرفة أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي بالجزائر اعتمادا على سلسلة بيانات سنوية للفترة الممتدة من 1995 إلى غاية 2020 لمجموعة من المتغيرات الاقتصادية، وهذا باستخدام نموذج ARDL لتحديد الاثر على المدى القصير والطويل ويعد هذا النموذج الانسب للسلاسل الزمنية القصيرة عند تحديد التكامل المشترك بين المتغيرات، حيث تم الحصول على بيانات متغيرات الدراسة من خلال موقع الحرية الاقتصادية (HERITAGE) بالإضافة إلى البنك الدولي WB .

المطلب الاول: اختبار جذر الوحدة Unit Root

لتحديد اثر محددات التطور المالي على النمو الاقتصادي خلال الفترة الزمنية الممتدة من سنة 1995 الى سنة 2020 يتوجب علينا بداية دراسة استقرارية المتغيرات ومن ثم تقدير النموذج ARDL .

أولا : دراسة استقرارية المتغيرات عند المستوى

بداية سنقوم باختبار السلاسل الزمنية وهو شرط من شروط التكامل المشترك وتعد اختبارات جذر الوحدة أهم طريقة في تحديد مدى استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة ومعرفة خصائصها الاحصائية ودرجة تكاملها ورغم تعدد اختبارات جذر الوحدة، إلا أننا سوف سنستخدم اختبار Phillip -Perron (PP) وهذا نظرا لكون الاختبار اكثر مواءمة للسلاسل الزمنية القصيرة فبتالي يعطي نتائج اكثر مصداقية :

وهذا تحت الفرضيتان التاليتان:

H0: السلسلة الزمنية تحتوي على جذر الوحدة؛

H1 السلسلة خالية من جذر الوحدة.

الجدول التالي يوضح ذلك :

الجدول رقم (2-2) : نتائج اختبار PP للاستقرارية عند المستوى

المتغير	النموذج	قيمة احتمال Prob	المتغير	النموذج	قيمة احتمال Prob
CP	1	0,998	I	1	0,309
	2	0,743		2	0,507
	3	0,999		3	0,86
FL	1	0,832	M2	1	0,979
	2	0,452		2	0,112
	3	0,274		3	0,999
GDP	1	0,111			
	2	0,116			
	3	0,15			

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج 9 EViews (الملحق رقم 01).

يوضح لنا الجدول اعلاه نتائج اختبار PP للاستقرارية عند المستوى، والذي اظهر لنا ان المتغيرات الخاصة بالنموذج لم تستقر عند المستوى لان قيمة الاحتمال كانت اكبر من 1 5% 10% على الترتيب بثلاث نماذج سواء النموذج 1 الخاص بالقاطع والنموذج 2 الخاص بالقاطع والاتجاه الزمني والثالث بدون قاطع واتجاه زمني.

ثانيا: دراسة استقرارية المتغيرات عند الفرق الاول

بما ان السلسلة لم تستقر عند المستوى سنمر مباشرة لاختبار جذر الوحدة عند الفرق الاول.

الجدول رقم (2-3) : نتائج اختبار PP للاستقرارية عند الفرق الاول

المتغير	النموذج	قيمة احتمال Prob	المتغير	النموذج	قيمة احتمال Prob
CP	1	0,006	I	1	0.000
	2	0,0128		2	0.000
	3	0,004		3	0.000
FL	1	0.000	M2	1	0.000
	2	0,0001		2	0,002
	3	0.000		3	0
GDP	1	0.000			
	2	0.000			
	3	0.000			

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج 9 EViews (الملحق رقم 02).

يوضح لنا الجدول اعلاه نتائج اختبار PP للاستقرارية عند الفرق الاول، والذي اظهر لنا ان المتغيرات الخاصة بالنموذج انما مستقرة عند الفرق الاول لان قيمة الاحتمال كانت اقل من 1% 5% 10% على الترتيب بثلاث نماذج سواء النموذج 1 الخاص بالقاطع والنموذج 2 الخاص بالقاطع والاتجاه الزمني والثالث بدون قاطع واتجاه زمني. لذلك سنمر مباشرة بتقدير نموذج ARDL .

المطلب الثاني : تطبيق منهج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL

سوف نستخدم في هذه الدراسة منهجية حديثة وهي طريقة الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL الذي هو أحد أساليب النمذجة الديناميكية للتكامل المشترك المقدمة من طرف Pesaran ، ويتميز بأنه يمكن استخدامه في ما اذا كانت مستقرة عند مستوى I(0) أو عند الفرق الأول I(1) أو خليط من الاثنين، الشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية I(2) أي عند الفرق الثاني. وهذا النموذج يأخذ عدد كافي من فترات التخلف الزمني (الإبطاءات) للحصول على أفضل نتائج في

نموذج الإطار العام، ويعطي أفضل النتائج للمعلـمات في الأجل القصير والطويل، ويعتبر أكثر ملائمة مع حجم العينات الصغيرة. ولتقدير نموذج ARDL سنتبع الخطوات التالية :

اولا: تقدير نموذج ARDL

بداية سنقدر معلـمات النموذج بالمدى القصير وتحديد درجة ابطاء كل متغيرات الدراسة

الجدول (02-04): يوضح نتائج تقدير نموذج ARDL بالمدى القصير

Dependent Variable: GDP Selected Model: ARDL(3, 3, 3, 3,3)				
DW= 2,24 Prob F(0.001)81 Adj Rsq= 0,98				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	-0.896982	0.148882	-6.024800	0.0092
GDP(-2)	0.543076	0.094165	5.767270	0.0104
GDP(-3)	0.721750	0.066927	10.78419	0.0017
FL	0.115868	0.072471	1.598830	0.2082
FL(-1)	0.245382	0.057883	4.239249	0.0240
FL(-2)	-0.187112	0.059716	-3.133384	0.0519
FL(-3)	-0.390321	0.049266	-7.922801	0.0042
CP	0.204309	0.113195	1.804927	0.1688
CP(-1)	-0.989208	0.080331	-12.31414	0.0012
CP(-2)	-0.645703	0.125215	-5.156759	0.0141
CP(-3)	0.065956	0.047602	1.385565	0.2599

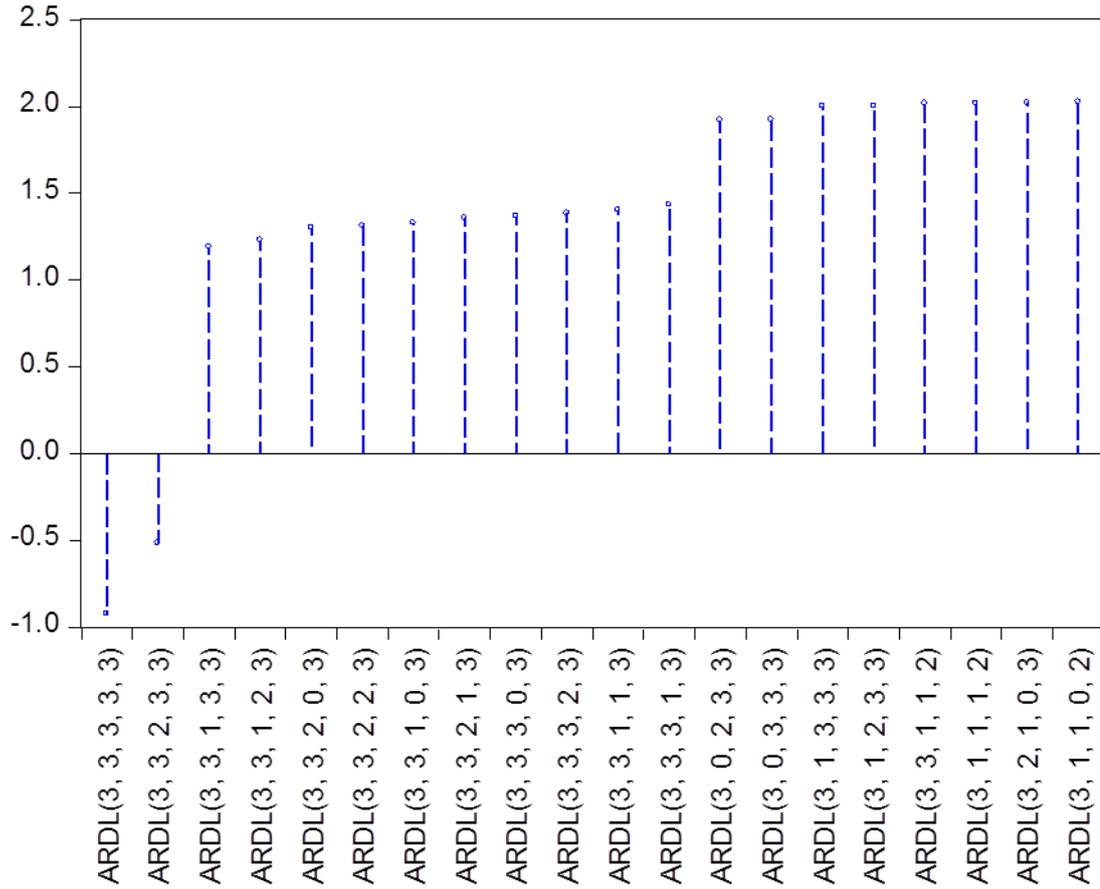
I	-0.352725	0.411568	-0.857027	0.4544
I(-1)	-1.941309	0.453184	-4.283706	0.0234
I(-2)	1.464297	0.361729	4.048044	0.0271
I(-3)	-1.458624	0.266432	-5.474656	0.0120
M2	-0.100699	0.028616	-3.518925	0.0389
M2(-1)	0.170236	0.015869	10.72758	0.0017
M2(-2)	0.372134	0.019371	19.21117	0.0003
M2(-3)	0.292443	0.032699	8.943419	0.0029
C	-0.623380	2.956202	-0.210872	0.8465

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج 9 EViews (الملحق رقم 03).

يشير الجدول اعلاه نتائج التقدير بالمدى القصير حيث يظهر لنا احتمال فيشر ب 0.001 وهذا ما يدل على وجود جودة بالنموذج وقدرة المتغيرات المستقلة : الحرية المالية، العمق المالي، الوساطة المالية، وكفاءة الوساطة المالية على تفسير المتغير التابع والذي يعبر عن النمو الاقتصادي ب 98.81% . كما ان احتمال بعض المتغيرات اقل من 1 % 5 % 10 % حيث ارتبط مؤشر FL بعلاقة طردية مع النمو الاقتصادي وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية. في حين M2 و CP I بعلاقة عكسية. كما ان درجة الابطاء المثلى للنموذج ظهرت عند (3 3 3 3 3) كما هو موضح بالشكل التالي:

الشكل (02-05) : يوضح لنا درجة الابطاء المثلى لنموذج الدراسة

Akaike Information Criteria (top 20 models)



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews9

ثانيا: منهج إختبار الحدود Approach Testing Bounds

الهدف من استخدام اختبار التكامل المشترك وفق منهج الحدود هو التأكد من وجود علاقة طويلة الأجل من عدمها بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية الداخلة في نموذج الدراسة بالاعتماد على إحصائية (F) وهو ما تم تبيانـه من خلال الجدول التالي بحيث :

✓ H0 : عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة

✓ H1 : وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة

الجدول رقم (02-06) : نتائج اختبار Bounds test

Test Statistic	Value	Signif	(0)I	(1)I
F-statistic K	83.29059 4	10%	2.45	3.52
		5%	2.86	4.01
		2.5%	3.25	4.49
		1%	3.74	5.06

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج EVIEWS (الملحق رقم 04).

خلصت نتائج اختبار الحدود والمبينة في الجدول اعلاه إلى أن قيمة F المحسوبة والبالغة **83.29059** أكبر من القيم العظمى الجدولية عند مستوى المعنوية 10%، 5%، 2.5%، 1% على التوالي، فنرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وعليه فهناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات. لذلك سنقوم بتقدير معلمات النموذج على المدى الطويل.

ثالثاً: تقدير معلمات النموذج على المدى الطويل UECM

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات وفق منهج اختبار الحدود، سوف نقوم بقياس العلاقة طويلة الأجل لمعاملات نموذج الدراسة في الجزائر والتي تشترط ان يكون معامل تصحيح الخطأ سالب ومعنوي والنتائج موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم (02-07): نتائج تقدير علاقة في المدى الطويل ونموذج تصحيح الخطأ

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	-1.264826	0.080215	-15.767967	0.0006
D(GDP(-2))	-0.721750	0.066927	-10.784191	0.0017
D(FL)	0.115868	0.072471	1.598830	0.2082
D(FL(-1))	0.187112	0.059716	3.133384	0.0519
D(FL(-2))	0.390321	0.049266	7.922801	0.0042
D(CP)	0.204309	0.113195	1.804927	0.1688
D(CP(-1))	0.645703	0.125215	5.156759	0.0141
D(CP(-2))	-0.065956	0.047602	-1.385565	0.2599
D(I)	-0.352725	0.411568	-0.857027	0.4544
D(I(-1))	-1.464297	0.361729	-4.048044	0.0271
D(I(-2))	1.458624	0.266432	5.474656	0.0120
D(M2)	-0.100699	0.028616	-3.518925	0.0389
D(M2(-1))	-0.372134	0.019371	-19.211175	0.0003
D(M2(-2))	-0.292443	0.032699	-8.943419	0.0029
CointEq(-1)	-0.632156	0.187226	-3.376430	0.0432
Cointeq = GDP - (-0.3420*FL -2.1587*CP -3.6199*I + 1.1613*M2 - 0.9861)				
Long Run Coefficients				

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FL	-0.341976	0.126383	-2.705884	0.0734
CP	-2.158716	0.661353	-3.264092	0.0470
I	-3.619928	1.171688	-3.089498	0.0537
M2	1.161285	0.381661	3.042711	0.0557
C	-0.986117	4.823642	-0.204434	0.8511

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج EVIEWS (الملحق رقم 05).

نلاحظ أن معامل تصحيح الخطأ سالب (-0.632156) وقيمة احتمالته 0.0432 أقل من 5% فهو معنوي وبالتالي الشرط محقق وهذا ما يؤكد لنا على وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين المتغير التابع (GDP) مع المتغيرات المستقلة (CP, FL, I, M2). كما ظهرت لنا معاملات التقدير بالمدى الطويل ذو دلالة احصائية عند 10%، 5%.

رابعاً: اختبارات صلاحية النموذج

في هذا الجزء سوف نتأكد من خلو النموذج المقدر من المشاكل القياسية وهذا بالاستناد الى مجموعة من الاختبارات التشخيصية.

أ- اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي :

تشير نتائج اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي من خلال الجدول أدناه بحيث :

✓ H0 : ثبات تباين حد الخطأ العشوائي

✓ H1 : عدم ثبات تباين حد الخطأ العشوائي

الجدول رقم (02-08): نتائج اختبار ثبات التباين

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.889940	Prob. F(6,3)	0.4451
Obs*R-squared	7.082715	Prob. Chi-Square(6)	0.0078

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج EVIEWS (الملحق رقم 06).

من خلال نتائج اختبار Breusch-Pagan-Godfrey الموضحة في الجدول أعلاه ، تبين لنا أنه لا يوجد ارتباط تسلسلي لأن $Prob. F= 0.4451$ و هي أكبر من 5 % وبالتالي نقبل الفرضية العدمية التي تنص على ثبات تباين حد الخطأ العشوائي في الدالة المقدرة.

ب- اختبار تجانس التباين البواقي:

تشير نتائج اختبار تجانس التباين البواقي من خلال الجدول أدناه بحيث :

✓ H_0 : تجانس التباين البواقي

✓ H_1 : عدم تجانس التباين البواقي

الجدول رقم (02-09): نتائج اختبار تجانس التباين البواقي

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.503657	Prob. F(1,21)	0.4861
Obs*R-squared	0.540413	Prob. Chi-Square(1)	0.4623

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج EVIEWS (الملحق رقم 07).

من خلال نتائج الاختبار الموضحة في الجدول أعلاه ، يتبين لنا أن قيم الاحتمال أكبر من 5 % وبالتالي نقبل الفرضية العدمية. وهي خلو النموذج من المشاكل القياسية الخاصة بتجانس التباين البواقي ونقبل الفرضية الصفرية.

ج- اختبار صحة تحديد الشكل الدالي (Ramsey RESET Test)

تشير نتائج اختبار صحة تحديد الشكل الدالي من خلال الجدول أدناه بحيث :

الجدول رقم (02-09): نتائج اختبار RAMSEY

Ramsey RESET Test			
	Value	df	Probability
t-statistic	2.015432	2	0.1814
F-statistic	4.061965	(1, 2)	0.1814

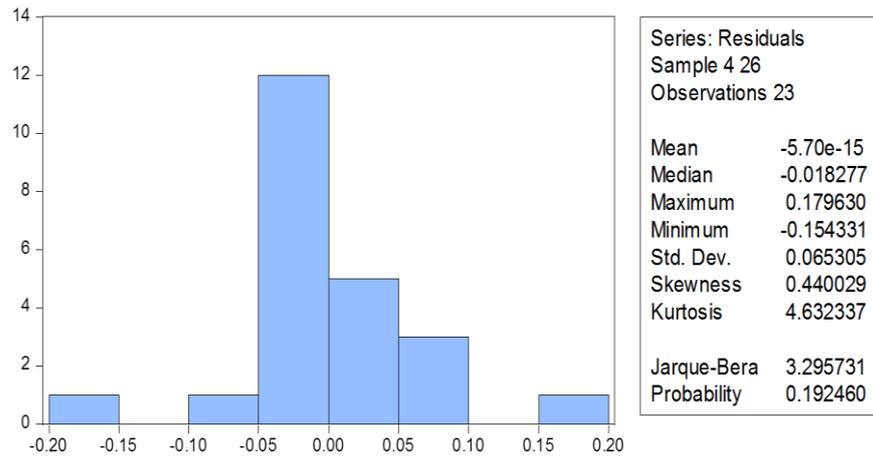
المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج EVIEWS (الملحق رقم 08).

يتضح من الجدول اعلاه ان قيمة احتمال إحصائية (F) يساوي 0.1814 وهو أكبر من 0.05، هذا ما يثبت صحة وملائمة الشكل الدالي المستخدم في التقدير.

ت- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية :

تظهر نتائج هذا الاختبار في الشكل الموالي :

الشكل رقم (02-04): يوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج EVIEWS .

يتضح من الشكل اعلاه أن الأخطاء العشوائية تتوزع توزيعاً طبيعياً إذ بلغت قيمة Jarque-Bera

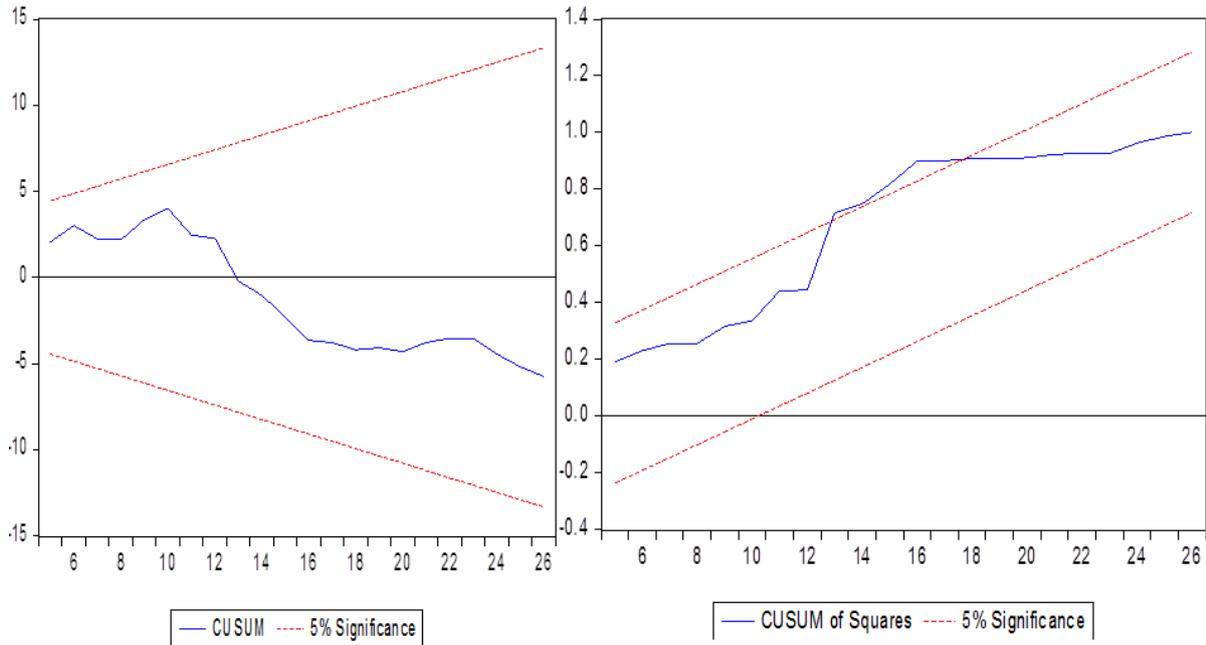
(3.295731) بقيمة احتمالية (0.192460) وهي أكبر من مختلف درجات معنوية عند 1 %، 5 %،

10 % .

خامسا: اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج (CUSUM and CUSUMSQ Test) :

يهدف اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج المقدر إلى التأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية عبر الزمن، و معرفة مدى استقرار وانسجام معاملات الأجل الطويل مع معاملات الأجل القصير. ولتحقيق ذلك يتم استخدام اختبارين هما : اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعادة (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (CUSUMSQ).

الشكل (02-05): يوضح اختبار الاستقرار الهيكلي



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على EVIEWS09

يبين لنا من الشكل أعلاه أن احصائية اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعادة (CUSUM) عبارة عن خط وسطي يقع داخل حدود المنطقة الحرجة عند مستوى المعنوية 5 % وهذا يعني ان المعاملات المقدره لنموذج المستخدم مستقرة هيكليا خلال فترة الدراسة، كما ان اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (CUSUMSQ) فقد وقعت ايضا داخل حدود المنطقة الحرجة عند مستوى المعنوية 5 % ما عدا الفترة الممتدة من سنة 2014 الى بداية سنة 2017 وهي السنوات التي شهدت تقلبات في الايرادات المالية بسبب انخفاض اسعار النفط مما ادى الى انكماش مؤشرات التطور المالي بالجزائر. الا انه بشكل عام يمكننا أن نؤكد من خلال هذين

الاختبارين أن هناك استقرار بين متغيرات الدراسة و انسجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في المدى القصير والطويل.

سادسا: تفسير نتائج الدراسة

بناء على نتائج التقدير لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL والذي اظهر لنا ان معامل التحديد المصحح بنسبة 98.81 % وهذا دليل على ان المتغيرات المستقلة M2-CP-FL-I استطاعت بشكل كبير ان تفسر المتغير التابع وهو النمو الاقتصادي GDP؛ كما ان النموذج اعطى جودة احصائية بحيث قيمة احتمال فيشر قدرت ب 10.00، كما ظهر لنا معامل تصحيح الخطأ بقيمة سالبة 0.632- و ذو دلالة احصائية عند 1% مما يعكس لنا وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات الدراسة وقوة ارجاع التوازن من المدى القصير الى المدى الطويل بسرعة . كما ان معاملات التقدير اظهرت لنا المعنوية الاحصائية وفيما يلي سنقدم تفسير لمتغيرات الدراسة كل على حدى:

✓ **المتغير FL** والذي يعبر عن مؤشر الحرية المالية ظهر لنا بعلاقة عكسية مع النمو الاقتصادي المقاس بالنتائج المحلي الاجمالي ب 0.341 و ذو دلالة احصائية عند 10% ارتبط عكسيا مع النمو الاقتصادي لان مؤشر الحرية المالية يؤدي الى ابطاء النمو الاقتصادي لدول ذات الدخل المنخفض (النامية) التي تمتلك أنظمة مالية متدهورة بسبب عدم زيادة التعامل المصرفي و عدم نجاح المصارف اشتداد ودائع و عدم تقديم الخدمات المالية للقطاع العائلي في شكل مدخرات و خدمات مدفوعات.

✓ **المتغير CP** والذي يمثل العمق المالي ارتبط ايضا بعلاقة عكسية بالجزائر مع النمو الاقتصادي ب 2.15 بالمدى الطويل عند مستوى معنوية 5% يعني ان الإصلاحات الاقتصادية التي اتخذتها الدولة سواء من ناحية التنمية او تحرير قطاعها المالي لم يكن لها أي اثر بالغ الأهمية على النمو. و هذا يعن ان النمو السريع و غير المقي للقطاع المالي قد يؤثر سلبا على النشاط الاقتصادي خاصة من حيث الاثار التي ترتبها عملية التمويل الاستثمارات المرتفعة المخاطر او الأخرى المقرونة بزيادة معدلات الاستهلاك التي تزيد من التضخم لهذا فان مرونة النمو الاقتصادي تكون اعلى للتغيرات في حجم القطاع الحقيقي او المالي في ظل النمو الاقتصادي المتواجد زيادة على ذلك ضعف و غياب العلاقة التبادلية بين الاقتصادية الحقيقي و المالي للدولة و هذا نتيجة للدور المهيمن الذي تمارسه الحكومة و المؤسسات العامة على

القطاع المالي و على عملية تخصيص الائتمان و ما ذلك من آثار سلبية نتيجة مزاحمة القطاع العام على القروض الممنوحة للقطاع الخاص.

✓ المتغير **M2** والذي يمثل الوساطة المالية ارتبط طرديا مع النمو الاقتصادي لان البنوك لما تعطي للشركات قروض فانها تخلق مشاريع و منه تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي ومنه توزيع المدخرات مما يعزز الإنتاجية و زيادة معدل النمو الاقتصادي.

✓ المتغير **I** والذي يمثل كفاءة الوساطة المالية ارتبط بعلاقة عكسية مع النمو الاقتصادي بالجزائر بمقدار 3.61 بالمدى الطويل عند مستوى معنوية 5% ارتبط بعلاقة عكسية مع النمو الاقتصادي لان البنوك ليس لديها كفاءة في تخصيص الموارد المالية البنوك تعطي قروض للشركات بدون تتبعهم في المشروع ومرافقتهم ومنه لا يوجد جدوى في المشاريع.

خلاصة:

- سعت هذه الدراسة إبراز أثر مؤشرات التطور المالي على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1995 الى سنة 2020 ومن النتائج المتوصل إليها بهذا الفصل هي:
- ✓ أظهرت نتائج اختبار جذر الوحدة بطريقة PP، إلى استقرار المتغيرات عند أخذ الفرق الأول. أي انها متكاملة من الدرجة واحد I_1 . هذا ما حولنا لاستخدام نموذج ARDL.
 - ✓ ظهر لنا احتمال فيشر ب 0.001 وهذا ما يدل على وجود جودة بالنموذج وقدرة المتغيرات المستقلة : الحرية المالية، العمق المالي، الوساطة المالية، وكفاءة الوساطة المالية على تفسير المتغير التابع والذي يعبر عن النمو الاقتصادي ب 98.81%. كما ظهر لنا معامل تصحيح الخطأ بقيمة سالبة -0.63215 ودو دلالة احصائية عند 5% مما يعكس لنا وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات .
 - ✓ ظهر لنا المؤشر الحرية المالية ومؤشر العمق المالي ومؤشر كفاءة الوساطة المالية بعلاقة عكسية مع النمو الاقتصادي في حين مؤشر الوساطة المالية لها علاقة طردية مع النمو الاقتصادي .

الخاتمة

الخاتمة

يعتبر النظام المالي ذات أهمية استراتيجية بالغة لكونه يقوم بوظائف هامة لا غنى عنها في الاقتصاديات الحديثة، هذه الوظائف الأساسية و الحيوية بالنسبة للأفراد و المؤسسات الاقتصادية و تفعيل مساهمته و التنمية الاقتصادية. حيث أثبتت العديد من الدراسات على وجود ارتباط قوي بين التطور المالي ومعدلات النمو الاقتصادي. وما سعت له هذه الدراسة هو اثبات هذه الفرضية او عدمها باسقاطها على حالة الجزائر، بحيث تطرقنا بالفصل الاول الى تقديم التأصيل النظري لكل من النمو الاقتصادي والتطور المالي مروراً الى تحليل الدراسات التجريبية التي استنتجت في مجملها ان توسع القطاع المصرفي يمكن أن يحفز النمو الاقتصادي طويل الأجل فقط إذا تبعه نمو مماثل في القطاع الحقيقي .

أما عن الفصل الثاني والذي تضمن دراسة قياسية لاختبار طبيعة العلاقة التي تربط بين مؤشرات التطور المالي والنمو الاقتصادي بالجزائر، وهذا للفترة الزمنية الممتدة من سنة 1995 إلى غاية سنة 2020، والذي استند على مجموعة من المتغيرات التي تم تحديدها انطلاقاً من النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة.

نتائج واختبار فرضيات الدراسة

قد تم اعداد فرضيتين مسبقا والتي تمثل ايجابيات أولية للاشكالية المطروحة، وبعد اجراء الاختبارات اللازمة فقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ارتبط مؤشر الحرية المالية بعلاقة عكسية مع النمو الاقتصادي حيث ان مؤشر الحرية المالية يؤدي الى ابطاء النمو الاقتصادي لدول ذات الدخل المنخفض (النامية) التي تمتلك أنظمة مالية متدهورة .
- العمق المالي ارتبط ايضا بعلاقة عكسية وهذا يعني ان الإصلاحات الاقتصادية التي اتخذتها الدولة سواء من ناحية التنمية او تحرير قطاعها المالي لم يكن لها أي اثر بالغ الأهمية على النمو.
- في حين الوساطة المالية ارتبطت طرديا مع النمو الاقتصادي لان البنوك عندما تقدم للشركات قروض فانها تخلق مشاريع و منه تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي ومنه توزيع المدخرات مما يعزز الإنتاجية و زيادة معدل النمو الاقتصادي.
- اما كفاءة الوساطة المالية ارتبطت بعلاقة عكسية مع النمو الاقتصادي بالجزائر لان غالبية البنوك ليس لديها كفاءة في تخصيص الموارد المالية البنوك حيث تقدم قروض للشركات بدون تتبعهم في المشروع ومرافقتهم ومنه لا يوجد جدوى في المشاريع.

و بما ان جل مؤشرات التطور المالي قد افرزت عن علاقة عكسية بينها وبين النمو الاقتصادي فاننا نقبل الفرضية الثانية انه يوجد اثر سلبي ذو دلالة إحصائية للتطور المالي على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة الزمنية الممتدة من سنة 1995 الى 2020 .

افاق الدراسة : نظرا لأهمية موضوع التطور المالي ، فإننا نجهده بمتد ويشمل العديد من المجالات الجديدة بالدراسة الذي يمكننا اقتراح بعض الاشكاليات البحثية مستقبلا منها:

- دراسة اثر التطور المالي على التنويع الاقتصادي: دراسة قياسية بالدول الناشئة .
- دراسة التطور المالي في الأسواق المالية الناشئة: دراسة قياسية لدول شرق اسيا.

قائمة المراجع

الكتب :

1. ايهاب الدسوقي ، اقتصاديات كفاة البورصة ، دار النهضة العربية، القاهرة ، 2000 .
2. سالم توفيق النجفي ، مُجّد صالح تركي القريشي ،مقدمة في اقتصاد التنمية ،دار النكابة للطباعة والنشر، جامعة الموصل ،العراق، 1988.
3. عبد القادر مُجّد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة للتنمية، الدار الجامعية الإسكندرية، 2003 .
4. فاروق عبده فليه ،اقتصاديات التعليم: مبادئ راسخة واتجاهات حديثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ط.1، 2003.

المذكرات و الاطروحات

1. بلعزوز،، بن علي أثر تغير أسعار الفائدة على اقتصاديات الدول النامية، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2004 .
2. بن دهمانآمنة ، التطور المالي و النمو الاقتصادي في الدول النامية دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل لعينة من 25 دولة خلال الفترة 1989 -2014 ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الاقتصاد النقدي والمالي، جامعة تلمسان، الجزائر، 2016.
3. بن رمضان نجيمة، بادة إيمان، الإستثمار في الرأس المالي البشري -دراسة ميدانية وقياسية-، مذكرة ماستر، تخصص: غدارة أعمال بشرية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015-2016.
4. سبكي وفاء، النمو الاقتصادي وتكوين رأس المال البشري ،دراسة قياسية حالة الجزائر ، مذكرة ماجيستر، تخصص اقتصاد كمي ، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.
5. مُجّد ومساوي، الاستثمار في رأس المال البشري وأثره على النمو الاقتصادي حالة الجزائر1970-2011، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبوا بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.
6. مصطفى بن ساحة ،اثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،مذكرة ماجيستر، تخصص:تجارة دولية ،المركز الجامعي بغرداية الجزائر، 2010-2011.

7. مقداد يسرى ، دور الإنفاق العام على قطاع التعليم في تعزيز النمو الاقتصادي دراسة قياسية ومقارنتيه لحالة الجزائر خلال فترة 1974-2013، أطروحة دكتوراه، تخصص: تحليل إقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.
8. وعيل ميلود ، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفصيلها حالة الجزائر ،مصر ،السعودية ،دراسة مقارنة خلال الفترة1990-2010، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،قسم العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2013-2014.

المجلات و المقالات:

1. بلال راحو و مُجَّد حداد، انعكاسات التحرير المالي على بعض مؤشرات التطور المالي في دول مجلس التعاون الخليجي خلال فترة 1991-2015، مجلة الأبحاث الإقتصادية، م (21) ، ع (02)، 2018.
2. حربوش مُجَّد، محددات التطور المالي في دول المغرب العربي، مجلة البشائر الاقتصادية، م 15 ع 01، 2019.
3. خاطر طارق ومفتاح صالح، التأسيس النظري لعالقة التطور المالي بالنمو الاقتصادي و أهم مؤشراتته في الجزائر خلال الفترة 1990-2013 ، أبحاث اقتصادية و ادارية ، ع 16 ، 2014 .
4. فتحي بن لدغم، و مُجَّد حربوش، قياس تطور الأنظمة المصرفية في دول المغرب العربي. مجلة شمال إفريقيا للدراسات المالية والاقتصادية ، 2018.
5. مباركي سامي،.التطور المالي ومحدداته في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مجلة الاقتصاد الصناعي 2016
6. مداحي مُجَّد و ترقو مُجَّد ، العلاقة التبادلية بين مؤشرات السوق المالي (الاسلامي و التقليدي) - دراسة قياسية لمؤشري Q45 أو jii- بورصة اندونيسيا ، مجلة ميلاف للأبحاث و الدراسات، ع (05) ، 2016.
7. مدياتي مُجَّد وطلحاوي فاطمة، التحرير المالي الداخلي و اثره على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1990-2014)، مجلة الحقيقية ع (38) ، .
8. وصاف سعدي ،تنمية الصادرات و النمو الاقتصادي في الجزائر ، الوقع و التحديات ، مجلة الباحث ،جامعة ورقلة ، العدد 2002.

المراجع الأجنبية:

1. AsliDemirgüç-Kunt& Ross Levine, "Finance et opportunitéeconomique," Revue d'économie du développement, De BoeckUniversité, vol. 16(4), (2008)
2. BENALLALLBelkacem.leseffets de l'application de la politique de libéralisation financière sur la croissance économique en Algérie: 2010/1970 Etude économétrique avec la method de cointégration , Friedrich Ebert Stiftung Actes de La jeune recherche en Economie Société et Culture .Lauréats du concours FES., Algérie. 2012, p5
3. BENHASSENA Amel l'impact de la libéralisation financière sur l'intermédiation bancaire mémoire Envuede l' obtention du Diplôme de maîtrise en Hautes Etudes commerciales Ecole, Supérieure de Commerce de Sfax Université de Sfax Tunisie, 2006,
4. ELRYAH yagoub bank Financial liberalization reforme and bank performance: evidence from malysian Islamic banks IOSR journal of economic sand finance ISORJEF vol3. issue 2 ver 2 , 2014.
5. Numidia Bouaichi et Farid Yaici ,libéralisation financière et Développement financière, Revue des science économiques et des gestions, N 14, 2014.
6. Richard Grabowski ,Michal shields ,A dynamic keynesian model of development ,Journal of Economic Development , volume n°25, 2000. P:01

المواقع الإلكترونية :

https://ideas.repec.org/a/cai/edddbu/edd_224_0005.html

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01: دراسة الاستقرارية للمتغيرات عند المستوى لاختبار PP في ثلاث نماذج

المتغير CP:

Null Hypothesis: CP has a unit root Exogenous: Constant Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		
	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	1.428529	0.9985
Test critical values:		
1% level	-3.724070	
5% level	-2.986225	
10% level	-2.632604	
Null Hypothesis: CP has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		
	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.649486	0.7432
Test critical values:		
1% level	-4.374307	
5% level	-3.603202	
10% level	-3.238054	
Null Hypothesis: CP has a unit root Exogenous: None Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		
	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	3.947930	0.9999
Test critical values:		
1% level	-2.660720	
5% level	-1.955020	
10% level	-1.609070	

المتغير FL

Null Hypothesis: FL has a unit root Exogenous: Constant Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		
	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-0.685233	0.8329
Test critical values:		
1% level	-3.724070	
5% level	-2.986225	
10% level	-2.632604	
Null Hypothesis: FL has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		
	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.233473	0.4521
Test critical values:		
1% level	-4.374307	
5% level	-3.603202	
10% level	-3.238054	
Null Hypothesis: FL has a unit root Exogenous: None Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		
	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.004915	0.2741
Test critical values:		
1% level	-2.660720	
5% level	-1.955020	
10% level	-1.609070	

المتغير GDP

Null Hypothesis: GDP has a unit root Exogenous: Constant Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		
	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.570135	0.1118
Test critical values:		
1% level	-3.711457	
5% level	-2.981038	
10% level	-2.629906	
Null Hypothesis: GDP has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		
	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-3.148001	0.1167
Test critical values:		
1% level	-4.356068	
5% level	-3.595026	
10% level	-3.233456	
Null Hypothesis: GDP has a unit root Exogenous: None Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		
	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.385012	0.1503
Test critical values:		
1% level	-2.656915	
5% level	-1.954114	
10% level	-1.609329	

المصدر: مخرجات EVIEWS09

I المتغير

Null Hypothesis: I has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.941571	0.3091
Test critical values:		
1% level	-3.724070	
5% level	-2.986225	
10% level	-2.632604	

Null Hypothesis: I has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.126710	0.5070
Test critical values:		
1% level	-4.374307	
5% level	-3.603202	
10% level	-3.238054	

Null Hypothesis: I has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	0.701595	0.8605
Test critical values:		
1% level	-2.660720	
5% level	-1.955020	
10% level	-1.609070	

M2 المتغير

Null Hypothesis: M2 has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 6 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	0.407788	0.9792
Test critical values:		
1% level	-3.724070	
5% level	-2.986225	
10% level	-2.632604	

Null Hypothesis: M2 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-3.173333	0.1123
Test critical values:		
1% level	-4.374307	
5% level	-3.603202	
10% level	-3.238054	

Null Hypothesis: M2 has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 6 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	3.425734	0.9995
Test critical values:		
1% level	-2.660720	
5% level	-1.955020	
10% level	-1.609070	

الملحق رقم 02: دراسة الاستقرارية للمتغيرات عند الفرق الاول لاختبار PP في ثلاث نماذج

D(CP) المتغير

Null Hypothesis: D(CP) has a unit root		
Exogenous: Constant		
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		
	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-3.952310	0.0061
Test critical values:		
1% level	-3.737853	
5% level	-2.991878	
10% level	-2.635542	

Null Hypothesis: D(CP) has a unit root		
Exogenous: Constant, Linear Trend		
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		
	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.278301	0.0128
Test critical values:		
1% level	-4.394309	
5% level	-3.612199	
10% level	-3.243079	

Null Hypothesis: D(CP) has a unit root		
Exogenous: None		
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		
	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.264416	0.0048
Test critical values:		
1% level	-2.664853	
5% level	-1.955681	
10% level	-1.608793	

D(FL) المتغير

Null Hypothesis: D(FL) has a unit root		
Exogenous: Constant		
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		
	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-6.103003	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.737853	
5% level	-2.991878	
10% level	-2.635542	

Null Hypothesis: D(FL) has a unit root		
Exogenous: Constant, Linear Trend		
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		
	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-6.311307	0.0001
Test critical values:		
1% level	-4.394309	
5% level	-3.612199	
10% level	-3.243079	

Null Hypothesis: D(FL) has a unit root		
Exogenous: None		
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		
	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-6.041752	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.664853	
5% level	-1.955681	
10% level	-1.608793	

D(GDP) المتغير

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root		
Exogenous: Constant		
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		
	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-7.306578	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.724070	
5% level	-2.986225	
10% level	-2.632604	

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root		
Exogenous: Constant, Linear Trend		
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		
	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-8.055419	0.0000
Test critical values:		
1% level	-4.374307	
5% level	-3.603202	
10% level	-3.238054	

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root		
Exogenous: None		
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		
	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-7.362884	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.660720	
5% level	-1.955020	
10% level	-1.609070	

المصدر: مخرجات EVIEWS09

D(I) المتغير

Null Hypothesis: D(I) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-6.225645	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.737853	
5% level	-2.991878	
10% level	-2.635542	

Null Hypothesis: D(I) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-6.990626	0.0003
Test critical values:		
1% level	-4.394309	
5% level	-3.612199	
10% level	-3.243079	

Null Hypothesis: D(I) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-6.303427	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.664853	
5% level	-1.955681	
10% level	-1.608793	

D(M2) المتغير

Null Hypothesis: D(M2) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-5.398066	0.0002
Test critical values:		
1% level	-3.737853	
5% level	-2.991878	
10% level	-2.635542	

Null Hypothesis: D(M2) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-5.138435	0.0020
Test critical values:		
1% level	-4.394309	
5% level	-3.612199	
10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(M2) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.100672	0.0002
Test critical values:		
1% level	-2.664853	
5% level	-1.955681	
10% level	-1.608793	

المصدر: مخرجات EVIEWS09

قائمة الملاحق

الملحق رقم 03: نتائج تقدير نموذج ARDL بالمدى القصير

Dependent Variable: GDP
Method: ARDL
Date: 04/19/22 Time: 02:43
Sample (adjusted): 4 26
Included observations: 23 after adjustments
Maximum dependent lags: 3 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (3 lags, automatic): FL CP I M2
Fixed regressors: C
Number of models evaluated: 768
Selected Model: ARDL(3, 3, 3, 3, 3)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	-0.896982	0.148882	-6.024800	0.0092
GDP(-2)	0.543076	0.094165	5.767270	0.0104
GDP(-3)	0.721750	0.066927	10.78419	0.0017
FL	0.115868	0.072471	1.598830	0.2082
FL(-1)	0.245382	0.057883	4.239249	0.0240
FL(-2)	-0.187112	0.059716	-3.133384	0.0519
FL(-3)	-0.390321	0.049266	-7.922801	0.0042
CP	0.204309	0.113195	1.804927	0.1688
CP(-1)	-0.989208	0.080331	-12.31414	0.0012
CP(-2)	-0.645703	0.125215	-5.156759	0.0141
CP(-3)	0.065956	0.047602	1.385565	0.2599
I	-0.352725	0.411568	-0.857027	0.4544
I(-1)	-1.941309	0.453184	-4.283706	0.0234
I(-2)	1.464297	0.361729	4.048044	0.0271
I(-3)	-1.458624	0.266432	-5.474656	0.0120
M2	-0.100699	0.028616	-3.518925	0.0389
M2(-1)	0.170236	0.015869	10.72758	0.0017
M2(-2)	0.372134	0.019371	19.21117	0.0003
M2(-3)	0.292443	0.032699	8.943419	0.0029
C	-0.623380	2.956202	-0.210872	0.8465
R-squared	0.998382	Mean dependent var	3.265218	
Adjusted R-squared	0.988136	S.D. dependent var	1.623579	
S.E. of regression	0.176846	Akaike info criterion	-0.924828	
Sum squared resid	0.093823	Schwarz criterion	0.062559	
Log likelihood	30.63552	Hannan-Quinn criter.	-0.676503	
F-statistic	97.43674	Durbin-Watson stat	2.240227	
Prob(F-statistic)	0.001477			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: مخرجات EVIEWS09

الملحق رقم 04: نتائج اختبار test Bounds

ARDL Bounds Test
Date: 04/19/22 Time: 02:45
Sample: 4 26
Included observations: 23
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	83.29059	4

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.45	3.52
5%	2.86	4.01
2.5%	3.25	4.49
1%	3.74	5.06

المصدر: مخرجات EVIEWS09

قائمة الملاحق

الملحق رقم 05: تقدير علاقة في المدى الطويل ونموذج تصحيح الخطأ

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: GDP
Selected Model: ARDL(3, 3, 3, 3, 3)
Date: 04/19/22 Time: 02:45
Sample: 1 27
Included observations: 23

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	-1.264826	0.080215	-15.767967	0.0006
D(GDP(-2))	-0.721750	0.066927	-10.784191	0.0017
D(FL)	0.115868	0.072471	1.598830	0.2082
D(FL(-1))	0.187112	0.059716	3.133384	0.0519
D(FL(-2))	0.390321	0.049266	7.922801	0.0042
D(CP)	0.204309	0.113195	1.804927	0.1688
D(CP(-1))	0.645703	0.125215	5.156759	0.0141
D(CP(-2))	-0.065956	0.047602	-1.385565	0.2599
D(I)	-0.352725	0.411568	-0.857027	0.4544
D(I(-1))	-1.464297	0.361729	-4.048044	0.0271
D(I(-2))	1.458624	0.266432	5.474656	0.0120
D(M2)	-0.100699	0.028616	-3.518925	0.0389
D(M2(-1))	-0.372134	0.019371	-19.211175	0.0003
D(M2(-2))	-0.292443	0.032699	-8.943419	0.0029
CointEq(-1)	-0.632156	0.187226	-3.376430	0.0432

$$\text{Cointeq} = \text{GDP} - (-0.3420 \cdot \text{FL} - 2.1587 \cdot \text{CP} - 3.6199 \cdot \text{I} + 1.1613 \cdot \text{M2} - 0.9861)$$

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FL	-0.341976	0.126383	-2.705884	0.0734
CP	-2.158716	0.661353	-3.264092	0.0470
I	-3.619928	1.171688	-3.089498	0.0537
M2	1.161285	0.381661	3.042711	0.0557
C	-0.986117	4.823642	-0.204434	0.8511

المصدر: مخرجات EVIEWS09

الملحق رقم 06: اختبار ثبات التباين

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.889940	Prob. F(1,2)	0.4451
Obs*R-squared	7.082715	Prob. Chi-Square(1)	0.0078

المصدر: مخرجات EVIEWS09

الملحق رقم 07: اختبار تجانس التباين البواقي

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.503657	Prob. F(1,20)	0.4861
Obs*R-squared	0.540413	Prob. Chi-Square(1)	0.4623

المصدر: مخرجات EVIEWS09

الملحق رقم 08: اختبار RAMSEY

Ramsey RESET Test

Equation: UNTITLED

Specification: GDP GDP(-1) GDP(-2) GDP(-3) FL FL(-1) FL(-2) FL(-3) CP
CP(-1) CP(-2) CP(-3) I I(-1) I(-2) I(-3) M2 M2(-1) M2(-2) M2(-3) C

Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
t-statistic	2.015432	2	0.1814
F-statistic	4.061965	(1, 2)	0.1814

المصدر: مخرجات EVIEWS09

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر مؤشرات التطور المالي على النمو الاقتصادي بالجزائر، بالاعتماد على بيانات سنوية للفترة الممتدة بين 1995-2020، ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام النموذج ARDL. خلصت الدراسة إلى وجود علاقة تكامل مشتركة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، واثار سلبية دو دلالة احصائية للعمق المالي وكفاءة الوساطة المالية بالاضافة الى الحرية المالية على الناتج المحلي الاجمالي بالجزائر. بحيث ان غالبية البنوك لا تمتلك كفاءة في تخصيص الموارد المالية مما جعل النمو الاقتصادي في حالة تدهور.

الكلمات المفتاحية: التطور المالي، النمو الاقتصادي، الحرية المالية، الجزائر.

Abstract

This study mainly aimed to measuring the the impact of the financial development indicators on economic growth in Algeria, Using an ARDL, based on annual data covering 1995- 2020 period. The result showed that there is a long-term co-integration relationship between the study variables, and a negative, statistically significant effect of the financial depth and the efficiency of financial intermediation, in addition to financial freedom on the gross domestic product in Algeria. So that the majority of banks do not have the efficiency in allocating financial resources, which made economic growth in a state of deterioration.

Keywords: financial development, economic growth, financial freedom, Algeria.

Résumé

Cette étude vise principalement à mesurer l'impact des indicateurs de développement financier sur la croissance économique en Algérie, en utilisant ARDL au cour de la période 1995-2020. Les résultats ont montré qu'il existe une relation de co-intégration à long terme entre les variables de l'étude, et un effet négatif et statistiquement significatif pour la profondeur financière et l'efficacité de l'intermédiation financière, en plus de la liberté financière sur le produit intérieur brut en Algérie. . Alors que la majorité des banques n'ont pas l'efficacité dans l'allocation des ressources financières, ce qui a rendu la croissance économique dans un état de détérioration.

Mots clés : développement financier, croissance économique, liberté financière, Algérie.